الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــــــــوع

دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تعزيز تنافسية المؤسسات الطاقوية دراسة" شركةGoldwind " الصينية للفترة (2016_2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب: **الأستاذ المشرف:**

خلفة شرف الدين **أ/د/ مياح عادل**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- العيد قريشي	- أ.د	رئيسا	بسكرة
- عادل مياح	- أ.د	مقررا	بسكرة
- فاطمة الزهراء نوي	- د	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

شكر وعرفان

نشكر الله أولا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل المتواضع كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

البروفيسور: مياح عادل

على توجيهاته الهادفة وإرشاده لي..

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث و في مساري الدراسي ككل.

شرف الدين

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهديك يا أمي كل النجاحات فلم يبقى لي سند سواك .

سأهديك كل الحروف يا أبي فقد غادرت بعيدا عن عالمي

ولم تبقى إلا الذكريات أجتر صداها .

شكرا لكل قريب مني ساندني ولو من بعيد

شرف الدين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار في الطاقات المتجددة على تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الطاقوية، مع التركيز على شركة جولد ويند الصينية كدراسة حالة. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم جمع البيانات من التقارير السنوية للشركة وتحليلها باستخدام أدوات مثل SWOT ونموذج بورتر للقوى الخمس. أظهرت النتائج أن الاستثمار في الطاقات المتجددة يساهم في خفض التكاليف، تعزيز الابتكار التكنولوجي، وتحسين الصورة البيئية للشركة، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. كما كشفت الدراسة عن التحديات التي تواجهها الشركة، مثل الاعتماد الكبير على السوق الصينية وضعف العلامة التجارية عالميًا. تُقدم الدراسة توصيات لتعزيز التنافسية، بما في ذلك زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، التوسع الجغرافي، وبناء شراكات استراتيجية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، الطاقات المتجددة، الميزة التنافسية، جولد ويند، المؤسسات الطاقوية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of investment in renewable energies on enhancing the competitive advantage of energy firms, focusing on the Chinese company Goldwind as a case study. The research adopted a descriptive-analytical approach, utilizing data from the company's annual reports and analyzing it through tools such as SWOT and Porter's Five Forces model. The results revealed that investment in renewable energies contributes to cost reduction, technological innovation, and improved environmental image, thereby strengthening the firm's competitiveness in global markets. The study also identified challenges, such as heavy reliance on the Chinese market and weak global brand recognition. Recommendationsto enhance competitiveness include increasing investment in research and development, geographical expansion, and building strategic partnerships.

Keywords:

Investment, renewable energies, competitive advantage, Goldwind,

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول (01) : رقم أعمال شركة جولد ويند بين 2016-2020	60

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01): نموذج القوى الخمس ل porter	44
02	الشكل رقم (02): دورة حياة الميزة التنافسية	45
03	الشكل رقم (03): دور الطاقات المتجددة في تعزيز تنافسية المؤسسة	53
04	الشكل رقم (04: يمثل أعمدة بيانية لنسبة استثمارات شركة الدنماركية خلال السنوات التالية 2016-2020	66
05	الشكل رقم (05): رسم بيانس يحدد استثمارات خلال السنوات 2016-2020	68
06	الشكل رقم (06): الاستراتيجيات العامة للتنافس	72

جدول الرموز والاختصارات

الاختصار	اللغة الاجنبية	اللغة العربية
IEA	International Energy Agency	وكالة الطاقة العالمية
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
IRENA	International Renewable Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
PMDD	Programme de Mise à Niveau du Développement Durable	تقنية الدفع المباشر بالمغناطيس الدائم
GRPIV	Groupe de Réflexion sur la Promotion des Investissements Vertes	صندوق الطاقة المتجددة العالمية الرابعة
R&D	Research and Development	البحث والتطوير
RBV	Resource Based View	نظرية الإدارة الاستراتيجية القائمة على الموارد

UNEP	United Nations Environment Programme	برنامج الامم المتحدة للبيئة الطاقة المتجددة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص باللغة العربية و الانجليزية	
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
المقدمة العامة	13
الفصل الاول: الإطار النظري للاستثمار في الطاقات المتجددة	
المبحث الاول: ماهية الاستثمار	20
المطلب الاول: مفهوم وأصناف الاستثمار	20
الفرع الاول: مفهوم الاستثمار	20
الفرع الثاني: أصناف الاستثمار	21
المطلب الثاني: أهمية واهداف الاستثمار	22
الفرع الاول: أهمية الاستثمار	22
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار	23
المبحث الثاني: ماهية الطاقات المتجددة	24
المطلب الأول : مفهوم االطاقات المتجددة	24
المطلب الثاني: مصادر الطاقات المتجددة	25
الفرع الاول: دوافع استغلال الموارد الطاقوية المتجددة	29
المبحث الثالث: الاستثمار في الطاقات المتجددة	30
المطلب الاول: مفهوم الطاقات المتجددة	30
الفرع الأول: أنواع الاستثمار في الطاقات المتجدد	30
الفرع الثاني : خصائص الاستثمار في الطاقات المتجددة	31
المطلب الثاني: استراتيجيات تشجيع وتنمية استخدام الطاقات المتجددة	32
الفرع الاول: تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة	33
الفرع الثاني: أسباب التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة	33
خلاصة الفصل الاول	34

الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الطاقوية	
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول التنافسية	35
المطلب الاول: مفهوم التنافسية والميزة التنافسية	38
الفرع الاول: العوامل المؤثرة في التنافسية	39
الفرع الثاني: محددات التنافسية وفق المناهج الدولية	40
المبحث الثاني: استراتيجيات التنافسية	49
المطلب الاول: طرق تحقيق الميزة التنافسية	49
المطلب الثاني: تنمية وتطوير الميزة التنافسية	52
المبحث الثالث: تأثير الاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية تنافسية	54
المطلب الاول: استراتيجيات تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة محليا ودوليا	51
المطلب الثاني:تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة	53
الفصل التطبيقي	
المبحث الاول: : **تقديم عام للمؤسسة**	53
المطلب الاول: تعريف بالمؤسسة جولدويند	53
المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسة	53
المبحث الثاني: استثمارات الشركة في الطاقات المتجددة	
المطلب الاول: مجال التجربة الصينية في استثمارات الطاقات المتجددة	59
المطلب الثاني: استثمارات شركة Goldwind في بعض الدول	61
المبحث الثالث: التطرق الى أهم الاستثمارات الشركة الصينية من أجل تحقيق الميزة التنافسية	63
المطلب الاول: أهم الشركات المنافسة للشركة الصينية	64
المطلب الثاني: أهم استراتيجيات التنافسية التي تعتمد عليها الشركة من أجل تحقيق الميزة التنافسية	68
الخاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع	71

مقدمة

مقدمة:

تعد اليوم الطاقات المتجددة وسيلة أساسية لتحقيق الأمن الطاقوي، ففي وقتنا الحاضر يشهد تدفق في المشاكل والضغوطات البيئية التي ازدادت حدتها مما تؤثر على التوازن البيئي، فالطاقة تعتبر إحدى المجالات الأساسية التي يهتم بها الإنسان على مر الزمان حيث الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة موضوع يتزايد باستمرار كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية، فهي مصدر ومحرك أساسي العجلة التنمية حيث بات مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة في بلد ما مقياسا للنمو الاقتصادي، وانعكاسا لمستوى التنمية التي يحققها هذا البلد.

وبالرغم من ذلك نجد معظم دول العالم لجئت إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة داخل المؤسسة وتنافسها مع المؤسسات الأخرى من أجل السعي وتميزها وذلك بهدف ضمان بقاءها واستمرارها وتعزيز موقعها داخل السوق.

تعتبر التنافسية عنصرًا أساسيًا لنجاح المؤسسات الطاقوية في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها قطاع الطاقة عالميًا. مع تزايد الطلب على الطاقة وظهور تحديات جديدة مثل التحول نحو الطاقات المتجددة والتغيرات التنظيمية والبيئية، أصبح من الضروري على المؤسسات الطاقوية تبنّي استراتيجيات فعالة لتعزيز تنافسينها.

يعتمد تحقيق التنافسية على مجموعة من العوامل، من أبرزها الاستثمار .

ومن خلال تبني استراتيجيات استثمارية فعالة، تستطيع المؤسسات الطاقوية تعزيز مكانتها في السوق، وتحقيق استدامة طويلة الأمد، والتكيف مع التحولات المستقبلية في قطاع الطاقة.

الإشكالية الرئيسية:

- **كيف يمكن للاستثمار في الطاقات المتجددة أن يساهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الطاقوية؟**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة حول هذه الإشكالية تتوالى التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار في الطاقات المتجددة؟
- كيف يساهم الاستثمار في تعزيز تنافسية المؤسسات الطاقوية ؟

- فيما يكمن تأثير الاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية تنافسية بين المؤسسات الطاقوية

ثانيا: الفرضيات

- الاستثمار هو عملية تخصيص الموارد المالية أو المادية بهدف تحقيق عوائد اقتصادية مستقبلية
- الاستثمار في الطاقات المتجددة يساهم في تأمين الطاقة في خلق فرص عمل دائمة للعمل
- نعم يمكن للاستثمار في الطاقات المتجددة أن يعزز التنافسية بين المؤسسات الطاقوية من خلال تقليل التكاليف، تعزيز الابتكار التكنولوجي.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كمحاولة لطرح المفاهيم وركائز أساسية حول اقتصاديات الطاقات المتجددة، لاسيما في الدراسات العربية، وذلك لما يكتسيه الموضوع من أهمية بالغة في توضيح العلاقة بين الاستثمار في الطاقات المتجددة ورفع قدرات التنافسية للمؤسسات الطاقوية، من الاستثمارات المقدمة . فيما يلي عرض لأهمية هذه الدراسة كما يلي:

✓ التوجه العالمي نحو استخدام الطاقات المتجددة كبديل لمصادر الطاقة الأحفورية وتعزيز أمنها الطاقوي.

- يعتبر موضوع تمويل الطاقات المتجددة احد العوائق الرئيسية التي تعوق انتشارها، لذلك تعمل هذه الدراسة على

تعزيز التنافسية بين المؤسسات الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية.

- التعرف على مختلف الآليات التي اعتمدتها الصين وساهمت في استثمار الطاقات المتجددة وانتشارها في دول العالم.
- تحسين الخدمات العامة وتطوير الربح المادي والتقليل من التكاليف والمخاطر

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

✓ تسليط الضوء على مساهمة الاستثمار في تعزيز تنافسية الشركات داخل السوق

✓ التعرف على تأثير الطاقات المتجددة على تحسين صورة الشركات الطاقوية وتعزيز مكانتها في السوق

- ✓ فهم دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطلب على الطاقة في المستقبل
- ✓ مدى دور استراتيجيات الميزة التنافسية وتأثيرها بالاستثمار
- ✓ إبراز واقع الطاقات المتجددة في الصين والتوجه نحو تصديرها والاستثمار في مجالها.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

أسباب واقعية:

- ✓ ابراز دور الاستثمار في القطاع الطاقوي
- ✓ اعتماد الدول بالطاقات المتجددة وتعزيز التنافس داخل السوق
- ✓ تزايد الطلب العالمي على الطاقة المتجددة في ظل اتفاقيات المناخ ما يجعل دراسة دورها في تعزيز تنافسية المؤسسات
- ✓ أهم الاستثمارات المتجلية في السوق العالمية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الطاقوية

أسباب ذاتية :

- ✓ الرغبة الشخصية في المعرفة والبحث أكثر حول هذا الموضوع
- ✓ تنمية المعارف الذاتية ومحاولة التوسع أكثر في الرصيد العلمي
- ✓ اشتداد تنافسية المؤسسات العالمية حول الاستثمار في الطاقات المتجددة في الآونة الأخيرة
- ✓ بداية إدراج هذا الموضوع كأولوية لحماية مستقبل الأجيال القادمة وضمان حقهم من الطاقة .
- ✓ تسليط الدراسات والضوء على المصادر غير المستغلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح

أسباب موضوعية :

- ✓ التعريف بإمكانيات الطاقات المتجددة في الصين
- ✓ اهتمام المؤتمرات العالمية المتعلقة بالطاقة وضرورة الحفاظ على التوازن البيئي.
- ✓ الاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة لاسيما ارتباطه وثيق بمجال تخصصنا المدروس
- ✓ إمكانية استفادة الدول النامية من التجربة الصينية في بناء استراتيجيات طاقوية قابلة للتصدير والمنافسة في الأسواق العالمية .

سادسا: المنهج الدراسة المتبع

للوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة ومناقشة التساؤل العام والذي يضم أسئلة فرعية، فتطرقنا إلى المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي لأنه يخدم الموضوع، وقد اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة من خلال التركيز على شركة جولد ويند الصينية كدراسة حالة، وذلك بالاعتماد على التحليل الوثائقي والمعلومات المتحصلة عليها من ناحية تحليل لخطط الشراكات مثل تقارير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة الصينية.

الدراسات مشابهة:

الدراسة الأولى:

- موفق سهام، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسة – إمكانات الجزائر في الطاقات المتجددة نموذجا – جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2012

هدفت هذه الدراسة على كيفية تسليط الضوء على تأثير الاستثمار في الطاقات المتجددة على تنافسية المؤسسات الجزائرية حيث أشارت النتائج إلى أن تبني مصادر الطاقة المتجددة يساهم في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية : الطاقات المتجددة ، تنافسية المؤسسة، تخفيض التكاليف، زيادة الارباح، المسؤولية الاجتماعية.

الدراسة الثانية:

- دونغيانغ تشانغ، كونشي كونغ؛ **Dongyang Zhang, Qunxi Kong**، عنوان الدراسة كالتالي **Renewable Energy Policy, Investment, and Sustainability of Energy Firms.**

"سياسة الطاقة المتجددة، الاستثمار، واستدامة شركات الطاقوية."؛ سنة 2022،

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الحاسم للسياسات الحكومية في تحفيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وكيف تؤثر هذه الاستثمارات على الأداء المالي والبيئي لشركات الطاقة.

الدراسة الثالثة:

- كاي فانغ يونينغ تشو، شوانغ وانغ، رويكي يي، سوجيان غو " **Kai Fang, Yunheng Zhou, Shuang Wang, Ruike Ye, Sujian Guo**"،

عنوان الدراسة كالتالي: **Assessing national renewable energy competitiveness of the G20: A revised Porter's Diamond Model**

(تعزيز القدرة التنافسية الوطنية للطاقات المتجددة في دول مجموعة العشرين: نموذج ماسي معدل لبورتر)؛ ؛ سنة 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتعزيز القدرة التنافسية لصناعة الطاقات المتجددة في دول مجموعة العشرين (G20) من خلال تطوير نموذج ماسي معدل استنادًا إلى نظرية بورتر للميزة التنافسية الصناعية. تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا لتقييم القدرة التنافسية الوطنية للطاقات المتجددة، مع تحليل العوامل الرئيسية المؤثرة في تطور هذه الصناعة، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، وطاقة الكتلة الحيوية. كما تقدم توصيات سياسية لدعم صناع القرار في تطوير استراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية للطاقة المتجددة، مما يساهم في تحقيق استخدام الطاقة على المستوى المحلي والعالمي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار في الطاقات المتجددة

تمهيد:

شهد العالم تطورات متسارعة في مجال الطاقة نتيجة التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، مما دفع العديد من الدول والمؤسسات إلى البحث عن حلول تضمن تلبية احتياجاتها من الطاقة دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية. في هذا السياق، برز الاستثمار في الطاقات المتجددة كأحد أهم التوجهات الإستراتيجية التي تعزز الأمن الطاقوي، وتقليل الانبعاثات الضارة.

مع تزايد الوعي، أصبحت المؤسسات تسعى إلى تبني مشاريع استثمارية في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحيوية. ويعد هذا التحول ضرورة اقتصادية وبيئية.

ولفهم طبيعة الاستثمار في الطاقات المتجددة، من الضروري التطرق إلى مفهومه وأهميته وأصنافه وأهدافه، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهه والفرص التي يوفرها. لذا سيتم في هذا الفصل استعراض الجوانب المختلفة لهذا المجال من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الطاقات المتجددة

المبحث الثالث: تحديات وفرص الاستثمار في الطاقات المتجددة

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار في الطاقات المتجددة أحد الحلول الأساسية لمواجهة التغير المناخي وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وهو ما يجعل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية حول العالم تشجع هذا التوجه وتعزيز الفرص التنافسية بين المؤسسات حول العالم ومن هذا المنطلق، سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار وأصنافه وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم وأصناف الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه:" الجزء من الدخل الذي يتم إدخاله في نطاق العمليات أو المشروعات الاستثمارية من أجل تكوين رأس المال فهو يعكس مفهوم الادخار" وله عدة مفاهيم :

-**المفهوم المالي**: الاستثمار هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية،

-المفهوم المحاسبي: هو كل ما تنتجه المؤسسة لا لغرض البيع أو التحويل وإنما لغرض البقاء في حوزها، يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، أن له دور مهم في النشاط الاقتصادي من حيث يشكل أحد الأجزاء المؤثرة في الناتج الوطني الذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية.

وقد عرف الاستثمار بعدة تعاريف مختلفة نذكر منها :

- التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمها الشرائية بفعل عامل التضخم، وعن عامل المخاطرة المرافق في المستقبل الذي يتم تحصيله .

- هو عملية اقتصادية تترتب على توفير أدوات إنتاج تستخدم بقصد إنتاج سلع الاستهلاك أدوات إنتاج جديدة لإشباعات الحاجات الاقتصادية.

- هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (الادخار) الذي يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه. **(بودهان، 2006، ص33_34)**

- هو توظيف المال الفياضة في أدوات أو مجالات متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال توجيه المدخرات نحو استغلال يؤدي إلى اشباع حاجة أو حاجات اقتصادية.

– هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج المعدات من أجل زيادة طاقة البلد الإنتاجية كالآلات والمعدات ووسائل النقل والإنشاءات والأبنية على اختلاف أنواعها ما عدا الإنشاءات المستخدمة للأغراض العسكرية.

الفرع الثاني :أصناف الاستثمار

التصنيف الأول: وفقًا للمجال الذي يتم الاستثمار فيه.

الاستثمار البشري: يشمل كل استثمار يهدف إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على الإنفاق على مجالات مثل الصحة أو التعليم.

الاستثمار العيني: هو الاستثمار الذي يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية، مثل الإنفاق على بناء المباني، إقامة الطرق، وسائل الاتصال، بالإضافة إلى أي استثمار يضيف إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية، وهو ما يُعرف بالتغير في المخزون.

الاستثمار في السندات :يتضمن شراء السندات كوسيلة للاستثمار، ويختلف عن الاستثمار المباشر في المشاريع، حيث لا يتعلق برأس مال المشروع أو حصص منه.**(رمضان،1998، ص43)**

التصنيف الثاني: وفقاً للقطاعات.

استثمارات القطاع العام: اذ تلعب الدولة دوراً مهماً في عملية الاستثمار وتتحمل جزء من مهامه، ويهدف الى تنمية البنية الاقتصادية للبلد .

استثمارات القطاع الخاص: اذ يعد عامل الربح المحرك الديناميكي للاستثمار ويؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني

التصنيف الثالث: وفقاً للعامل الجغرافي

الاستثمار المحلي: إذ يتحقق داخل الحدود الإقليمية للبلد المعني

الاستثمارات الخارجي: يعني استخدام الأموال الفائضة للاستثمار خارج حدود البلد الإقليمية نظراً لضعف او ضيق فرص الاستثمار في السوق المحلية.

التصنيف الرابع: وفقاً لتأثيره على الطاقة الإنتاجية

الاستثمار الاجمالي: ويتضمن مجموع كلا النوعين التاليين من الاستثمار (الصافي + الاحلالي)،

الاستثمار الصافي: ويتمثل في الإضافات إلى رصيد الطاقة الإنتاجية متل إنتاج الآلات والأبنية

الاستثمار الاحلالي: ويخصص لمواجهه الاستهلاك والاندثار في رأس المال الحقيقي

التصنيف الخامس : وفقاً لعلاقته بالدخل الوطني

الاستثمار المستقل Autonomous Investment : ويكون الاستثمار بمنأى عن التقلبات التي تطرأ على متغيرات الدخل والاستهلاك الجاري، ولذلك سمي مستقلاً ولكنه في الوقت نفسه يكون تحت تأثير العوامل الاخرى كالمتغيرات التقنية والسياسية والاقتصادية

الاستثمار المسبب او المحفز : **Inducted Investment** وهو على عكس الأول فالمتغيرات التي تحصل على عوامل الدخل والاستهلاك الجاري يكون لها اثر في تحديد حجم الاستثمار, إذ يكون الدخل الوطني هو العامل المستقل، والاستثمار هو التابع .(**نوفل، رائد، 2005، ص 14**)

المطلب الثاني : أهمية وأهداف الاستثمار

الفرع الأول : أهمية الاستثمار

الاستثمار: عملية اقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان وتحسن الدخل والمستوى المعيشي لهم وتلبية رغباتهم وصولاً إلى امتلاك السلع الكمالية والسياحة، وهذا يتطلب تحقق المزيد من الاستثمارات لسد الحاجات المتزايدة في الطلب الكلي. (**دودين،2014، ص 288**)

يعد الاستثمار من أهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لأنه يعمل على زيادة طاقة البلد الإنتاجية من خلال منتجاته الجديدة وتطويرها بحيث تكون أكثر كفاءة بمرور الزمن.

بحيث يتمثل الاستثمار بالإنفاق على تكوين الأصول الإنتاجية كالمواد الأولية والآلات، وفي حالة عدم وجود استثمار فلا يوجد إنتاج أو تجديد أو صيانة وبالتالي فسوف تندرت الآلات بعد نفاذ عمرها الإنتاجي أي دون قدرة إنتاجية فتتوقف الحياة الاقتصادية إذ أن الاستثمار ينقل اقتصاد اي دولة من حالة الركود الاقتصادي إلى حالي الرخاء الاقتصادي،

ويعمل الاستثمار على تنشيط الاقتصاد الوطني فلولاه لبقيت المدخرات مكدسة في البنوك بسعر فائدة منعدم ويختل التوازن في الاقتصاد اذ يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية دون إنتاج مقابل لها ، إضافة إلى تأثيره على الدخل الذي هو تابع للاستثمار والعلاقة طردية بينهم.

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المجتمع لا تأتي من خلال الاستثمار الإنتاجي المادي فقط بل من خلال الآثار الاجتماعية للاستثمار إذ يساهم في احتواء البطالة خاصة المقنعة منها، وفي مجال البحث العلمي والمعرفة والصحة والتعليم، أي في مجال الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي يخلص البلد من الطرق الكلاسيكية ويصبح أكثر انفتاحاً من الناحية الاجتماعية.(**علوان، 2012، ص30**)

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

يسعى المستثمر لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن نجاح استثماره وتحقق له العوائد المرجوة. ومن أبرز هذه الأهداف:

- ✓ **تحقيق العائد الملائم** :يسعى المستثمر إلى تحقيق عائد مناسب من استثماره يعكس ربحية جيدة. هذا العائد يساهم في استمرارية المشروع وضمان استدامته. إذا لم يتمكن الاستثمار من تحقيق العوائد المرجوة، قد يضطر المستثمر إلى التوقف عن تمويل المشروع أو حتى تصفيته بحثًا عن فرص أكثر ربحية.
- ✓ **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع**: من الأهداف الرئيسية للمستثمر هو الحفاظ على رأس المال الذي استثمره، وذلك عبر اختيار المشاريع ذات المخاطر الأقل. قد يتوقع المستثمر الربح والخسارة، ولكن في حال حدوث خسارة، يركز على حماية رأس المال الأصلي حتى لا يخسر أمواله بالكامل.
- ✓ **استمرارية الدخل وزيادته** :يسعى المستثمر لضمان تدفق دخل مستمر وثابت من استثماره، بعيدًا عن التقلبات أو التراجعات الكبيرة في العوائد. وهذا يساعد على استدامة المشروع وتحقيق نمو اقتصادي مستمر.
- ✓ **ضمان السيولة اللازمة** :يعتبر وجود سيولة مالية كافية من الأهداف الأساسية للاستثمار، حيث يحتاج المستثمر إلى تمويل دائم لتغطية الالتزامات المالية اليومية للمشروع. الحفاظ على سيولة كافية يساعد في تجنب الأزمات المالية التي قد تؤثر على استمرارية النشاط الاستثماري.

تشترك هذه الأهداف في تحقيق استثمار آمن وناجح، حيث يركز المستثمر على تقليل المخاطر، والحفاظ على رأس المال، وضمان تدفق مستمر من العوائد. (**رمضان، 1998، ص60**)

المبحث الثاني: ماهية الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة اليوم من أبرز البدائل الاستراتيجية لمصادر الطاقة التقليدية، نظرًا لما تتميز به من استدامة ونظافة بيئية. وقبل التطرق إلى أشكالها ومزاياها، من الضروري أولًا الوقوف على المفهوم الأساسي لهذا النوع من الطاقة، لفهم خصائصه وأبعاده المختلفة، وهو ما سيتم تناوله

المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة

يعرّفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الطاقة المتجددة UNEP بأنها "طاقة مستدامة تستمد من مصادر طبيعية غير محدودة، حيث تتجدد باستمرار بوتيرة أسرع من استهلاكها. وتشمل هذه الطاقة خمسة أنواع رئيسية: الكتلة الحيوية، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الجوفية". **(كافي، 2016، ص 142)**

(زرزوز ابراهيم،2006) هي الموارد التي يتم استخراجها من تيارات الطاقة المتجددة التي تتكرر بشكل طبيعي وبصفة دورية في البيئة. **(ص06)**

يعرّف المشرّع الجزائري الطاقات المتجددة بأنها: "كل الطاقات المستمدة من المصادر الهيدروليكية، والطاقة الشمسية الحرارية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الحرارية المشعة، والطاقة الحيوية، بالإضافة إلى استرجاع النفايات".

بالتالي، تُعتبر الطاقات المتجددة موارد طبيعية غير قابلة للنفاد، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والمياه، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، مما يجعلها حلولًا مستدامة لتلبية احتياجات الطاقة مع تقليل التأثير البيئي.**(بريطل،2015، ص93)**.

ترى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المستمدة من مصادر طبيعية مثل الشمس، العمليات الجيوفيزيائية، أو البيولوجية، والتي تتجدد بمعدل يساوي أو يفوق استهلاكها. يتم إنتاج هذه الطاقة من الظواهر الطبيعية المستمرة، مثل الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الجوفية، طاقة المد والجزر، وطاقة الرياح. وهناك العديد من التقنيات التي تتيح تحويل هذه المصادر إلى طاقة أولية، مثل الحرارة أو الكهرباء، والتي يمكن استخدامها في توفير خدمات الطاقة كالكهرباء والوقود. **(كافي، 2016، ص 141)**

تعرفها الوكالة الطاقة العالمية IEA "تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة إستهلاكها".

تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC: الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو اكبر من نسب استعمالها وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقة أولية كالحرارة و الطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.(**العاطي، 2014**)

من خلال هذه التعريفات يمكن تعريف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد باستمرار ولا تنضب مع الاستخدام، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والمياه، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية. تتميز هذه الطاقات بكونها صديقة للبيئة، حيث تسهم في تقليل التلوث والانبعاثات الضارة، كما أنها توفر مصدرًا مستدامًا وموثوقًا للطاقة. وتشمل مصادرها أيضًا استرجاع النفايات وتحويلها إلى طاقة، مما يعزز من فعالية استخدامها في تحقيق الاستدامة. (استنتاج الطالب)

المطلب الثاني: مصادر الطاقات المتجددة

تتميز الطاقات المتجددة بعدة مصادر مختلفة نذكرها كالاتي:

الطاقة الشمسية (Solar Power):

تُعد الطاقة الشمسية أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن الاعتماد عليها بشكل مستدام. فهي مصدر نظيف وصديق للبيئة، حيث يتم توليدها من أشعة الشمس، التي تُعتبر بمثابة كرة ضخمة من الغازات، يبلغ قطرها حوالي 1.39 مليون كيلومتر، وتصل درجة حرارة سطحها إلى نحو 5762 درجة مئوية.

ينتج الإشعاع الشمسي عن تفاعلات الاندماج النووي التي تحدث داخل الشمس، حيث تندمج نوى ذرات الهيدروجين لتكوين الهيليوم، مما يؤدي إلى إطلاق كميات هائلة من الطاقة. تصل هذه الطاقة إلى الأرض على شكل ضوء وحرارة، ويمكن استغلالها بطرق مختلفة، مثل الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء، وأنظمة التسخين الشمسي لتوفير الطاقة الحرارية.

بفضل وفرتها واستدامتها، تُعد الطاقة الشمسية أحد الحلول الواعدة لمواجهة تحديات الطاقة العالمية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. (**تكوشت،2012، ص31**)

بحيث تم التوصل مؤخرًا إلى تقنية مبتكرة لاستخدام الطاقة الشمسية تُعرف باسم التبريد الشمسي، وهي طريقة تعتمد على تحويل أشعة الشمس إلى طاقة تُستخدم في أنظمة التبريد. تتم هذه العملية عبر ألواح خاصة تقوم بتجميع الطاقة الشمسية وتحويلها إلى كهرباء، والتي تُستخدم بعد ذلك في تشغيل أنظمة التبريد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توظيف هذه التقنية في التدفئة وغيرها من الاستخدامات المتعددة.

فقد شهدت الأسواق العالمية اهتمامًا متزايدًا بمصادر الطاقة المتجددة، حيث ارتفع مؤشر الطاقة الشمسية عالميًا بنسبة 40% منذ عام 2017، مما ساعد على إنعاش هذا القطاع بعد فترة من الركود التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008. ونتيجة لهذا النمو، أصبحت الطاقة الشمسية خيارًا استثماريًا جذابًا، إذ بلغت قيمة الاستثمارات فيها 149 مليار دولار، متجاوزة بذلك أداء العديد من السلع الأساسية مثل الحديد والغاز الطبيعي. (**الخياط، ص04**).

طاقة الرياح Wind Power:

تعرف طاقة الرياح بأنها الطاقة الناتجة عن الحركة الكينماتيكية لكتل الهواء في الغلاف الجوي. وقد استُخدمت هذه الطاقة منذ العصور القديمة، حيث اعتمد عليها الإنسان في تشغيل الطواحين الهوائية ودفع السفن الشراعية. وفي الوقت الراهن، يتم تحويل هذه الطاقة إلى كهرباء باستخدام تقنيات التوربينات الهوائية التي تُجمع عادةً في حظائر الرياح، مما يُعدُّ خطوة مهمة نحو تحقيق الاستدامة البيئية وكفاءة إنتاج الطاقة.

لا تُعد الشمس المصدر الوحيد لجميع أشكال الطاقة المتجددة، حيث تُستمد طاقة الرياح من الحركة الديناميكية لكتل الهواء في الغلاف الجوي. وقد استُخدمت هذه الطاقة منذ العصور القديمة في تطبيقات مختلفة، مثل تسيير السفن الشراعية، تشغيل الطواحين الهوائية، ورفع المياه من الآبار.

في العصر الحديث، تعتمد تقنيات طاقة الرياح على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة ميكانيكية تُستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية عبر مولدات كهربائية متخصصة. وترتبط هذه العملية بشكل أساسي بتوليد الكهرباء من خلال توربينات الرياح، حيث يتم إنشاء محطات توليد الرياح في مواقع استراتيجية، ويتم نقل الكهرباء المنتجة إلى المناطق المستهلكة عبر شبكات التوزيع الكهربائية. (**دين وزرواط، 2018، ص 74**).

طاقة الرياح طاقة ميكانيكية تتحول إلى طاقة كهربائية حيث تتولد من تحريك ألواح كبيرة مثبتة على أعمدة مرتفعة في أماكن تواجد التيارات الهوائية ،هذه التيارات تخلق دفعة هواء ديناميكية تتسبب في

دورانها وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج الطاقة الكهربائية ،حيث وصلت قدرة طاقة الرياح في جميع أنحاء العالم لسنة 2019الى إنتاج 650.8جيجاوات من الطاقة الكهربائية ،وتعد كل من الصين (236.402ميغاوات)،الولايات المتحدة الأمريكية (105.466ميغاوات)،وألمانيا(61.357ميغاوات) اكبر الدول المنتجة للطاقة الكهربائية من هذا المورد المتجدد (**بلغيث،2020**)

طاقة الكتلة الحيوية العضوية (Biomass Energy):

هي طاقة مشتقة من المواد العضوية، حيث تُعتبر المواد النباتية المصدر الأساسي للوقود الحيوي. وتُصنّف هذه الطاقة ضمن مصادر الطاقة المتجددة نظرًا لقدرتها على تخزين الطاقة الشمسية عبر عملية التمثيل الضوئي في النباتات.

في الوقت الحاضر، تعتمد مصادر الكتلة الحيوية على مخلفات الغابات، المخلفات الزراعية، أخشاب الغابات، النفايات الحضرية، والمحاصيل الزراعية المخصصة لإنتاج الطاقة. وتُستخدم هذه الموارد في إنتاج الطاقة من خلال عمليات التحلل الحيوي، الحرق المباشر، أو التحويل الكيميائي لإنتاج وقود مستدام. **(محمود حسين، 2013، ص 3)**.

طاقة الحرارة الجوفية (Geothermal Energy):

هي طاقة حرارية مختزنة في أعماق الأرض، تتواجد على شكل مياه ساخنة أو بخار، ويمكن استخراجها باستخدام التقنيات المتاحة حاليًا. ومع ذلك، لا تزال حقول الصخور الحرارية قيد البحث والتطوير، إذ لم تُجرَ بعد دراسات شاملة لتحديد حجمها ومدى إمكانية استغلالها بفعالية، **مما** يجعل نسبة استخدامها الحالية محدودة.

يرتبط توسيع الاعتماد على هذه الطاقة بالتقدم التكنولوجي وأعمال البحث والتنقيب المستقبلية، حيث تُستخدم اليوم في إنتاج الكهرباء، الزراعة، التطبيقات الصناعية، المجالات الطبية، بالإضافة إلى دورها في تجفيف المحاصيل وتحسين عمليات التصنيع في قطاعات الورق والنسيج **(مها عيد، 2013، ص 55-56)**.

طاقة حركة الأمواج : وتعتبر حركة الأمواج من الظواهر الطبيعية لمياه البحر والمحيطات والتي تحدثها سرعة الرياح فتحدث اضطرابا يؤدي إلى ارتفاع و انخفاض الماء في حركة دافعة ناتجة عن طاقة الرياح.

طاقة المد والجزر : حيث ينتج عن جاذبية القمر والشمس حركتان لمياه البحر والمحيطات تعرفان بالمد والجزر، فالمد هو ارتفاع مستوى الماء واندفاعه نحو الشواطئ، أما الجزر فهو العملية العكسية أي انخفاض

مستوى المياه ورجوعها نحو البحر، فالإنسان ذهب بعيدا في فهم هذه الظاهرة الطبيعية وأسبابها بل بحث عن كيفية الاستفادة منها وتوصل إلى استغلالها في توليد الطاقة التي أصبحت الشغل الشاغل لكل البشرية ، وتوجد طريقتان أساسيتان لتوليد الطاقة الكهربائية باستغلال ظاهرة المد والجزر هما:بناء السدود وطريقة الأبراج .(**ذياب،2011**)

طاقة الهيدروجين Hydrogen Energy :

تُعد من التقنيات الواعدة في مجال توليد الحرارة والكهرباء، خاصة من خلال خلايا الوقود، التي توفر مصدرًا مستدامًا للطاقة في المباني ووسائل النقل. تعمل شركات تصنيع السيارات على تطوير مركبات تعتمد على خلايا الوقود الهيدروجينية، حيث تستخدم هذه التقنية جهازًا كهروكيميائيًا (**Electrochemical Device**) لفصل الهيدروجين عن الأكسجين، مما يؤدي إلى توليد الكهرباء اللازمة لتشغيل محركات كهربائية تدفع المركبة.

ومع ذلك، فإن التوسع في استخدام الهيدروجين في الوقت الحالي يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية (**Infrastructure**)، بما في ذلك إنشاء محطات التزود بالهيدروجين وتوفير المعدات الضرورية لدعم هذه التقنية على نطاق واسع (**الخياط،2007،ص 05**)

طاقة الكتلة الحيوية:

يشير مصطلح الكتلة الحيوية إلى المواد العضوية الناشئة عن النباتات ،بما في ذلك الطحالب ،بالإضافة إلى المحاصيل والأشجار التي حصلت في البداية على طاقتها من الشمس من خلال عملية التمثيل الضوئي أو المواد العضوية الناشئة عن بقايا المحاصيل الغذائية أو غيرها من المنتجات مثل اللب والورق والأجزاء ،تنظيف النفايات الصلبة البلدية ،الكتلة الحيوية متاحة في كل مكان على وجه الأرض انها رخيصة وغير محدودة جغرافيا . (شراف، 2020)

الطاقة الحيوية هي نتيجة تحويل مواد الكتلة الحيوية إلى أشكال مفيدة من الطاقة مثل الحرارة او الكهرباء ،ويتميز الوقود الحيوي بأنه وقود طبيعي غير ضار بالبيئة ولذلك يمكن أن يحل محل الوقود الأحفوري النفط والغاز، في قطاعي الصناعة والنقل ،ويحقق كفاءة أداء أعلى،ويقلل التلوث البيئي . (العنزي، الله، و الفريدي، 2024)

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الوقود الحيوي اعتمادا على مصدر المادة الخام وهي :الوقود الصلب ،والوقود السائل والوقود الغازي .يشمل الوقود الصلب الكتلة الحيوية الخشبية ،بما في ذلك بقايا الغابات ،والتي يتم حرقها مباشرة لإنتاج الطاقة الحرارية اللازمة لتدفئة وتوليد الكهرباء أما الوقود السائل فيمكن الحصول عليه من بعض المحاصيل أو الزيوت النباتية مثل دوار الشمس وفول الصويا لإنتاج الديزل الحيوي ،أو

المحاصيل التي تحتوي على نسبة عالية من السكريات ،أو النشويات مثل القمح والذرة وقصب السكر لإنتاج الايثانول .والذي يسمى(بزراعة الطاقة) . (غندير، 2020)

الفرع الأول: دوافع استغلال الموارد الطاقوية المتجددة

في السنوات الأخيرة، شهد العالم اهتمامًا متزايدًا بتوسيع استغلال موارد الطاقة المتجددة، نظرًا لدورها الحيوي في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق نمو اقتصادي متوازن. وتعددت الدوافع التي حفّزت الدول على تشجيع الاستثمار في هذه الموارد، ومن أبرزها:

الأمن الطاقوي:

يُعد الأمن الطاقوي أحد الدوافع الأساسية وراء الاعتماد المتزايد على المصادر الطاقوية المتجددة. إذ تسعى الدول إلى بناء نموذج طاقوي متكامل يعتمد على مزيج من الطاقات التقليدية والحديثة، مما يضمن استقرار إمدادات الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة في ظل الاضطرابات التي يشهدها قطاع المحروقات نتيجة الصراعات الجيوسياسية وحروب الطاقة.

يُشير مفهوم أمن الطاقة إلى وجود أنظمة طاقوية مرنة قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات المحتملة، وذلك من خلال إجراءات أمنية مباشرة تشمل المراقبة، الحماية، وتنويع مصادر الطاقة لضمان استمرارية التزويد وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات السوقية والاضطرابات الدولية.

تنويع الاقتصاد:

يتيح الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة فرصًا اقتصادية جديدة ويخلق وظائف في مجالات التكنولوجيا، فهو مبدأ متواجد في السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف العديد من الدول.

الحد من التلوث البيئي:

تُعد الطاقات المتجددة مصادر نظيفة تقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يساهم في مكافحة التغير المناخي وتخفيف انبعاثات الملوثات الجوية التي تعد السبب الأول في تغير المناخ (**renewable,2017**)

ويمكن القول أن من أهم الدوافع التي كانت بمثابة الرابط المحفز من أجل الاستثمار في الطاقات المتجددة هو السعي وراء الاكتفاء من الامن الطاقوي وتواكب دينامية المؤسسات الطاقوية داخل السوق العالمية بهدف استغلال المصدر الطاقوي الطبيغي والاستثمار فيه. (استنتاج من طرف الطالب)

المبحث الثالث: الاستثمار في الطاقات المتجددة

يعتبر إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات المرتبطة بندرة الموارد التقليدية وتقلبات الأسواق الطاقوية. وتزايد الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار نتيجة دوره الفعال في دعم النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على البيئة. ولتكوين فهم دقيق لهذا الموضوع، من الضروري الاحاطة به خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة

يُعد الاستثمار في الطاقات المتجددة امتدادًا لمفهوم الاستثمار العام، حيث يشمل جميع الأصول التي يمتلكها المستثمر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي ترتبط بمصادر الطاقة المتجددة. وتخضع هذه الأصول لشروط الاستثمار الأساسية مثل رأس المال، والالتزام، والسعي لتحقيق الأرباح، إلى جانب تقبل المخاطرة. وتشمل هذه الأصول مختلف الأنواع، سواء كانت مادية أو معنوية، منقولة أو غير منقولة (**Mahnaz, 2008, p.8**)

كما يمكن تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة بأنه توظيف رؤوس الأموال في أحد مجالات الطاقة المستدامة بهدف تحقيق عوائد مالية مستقبلية. ويُعرف أيضًا بأنه عملية تخصيص الأموال أو الأصول في مشاريع الطاقة المتجددة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل أفراد أو مؤسسات، سواء كانت عامة أو خاصة.

وبناءً على هذه المفاهيم، يمكن تقديم تعريف شامل للاستثمار في الطاقات المتجددة على أنه تخصيص الموارد المالية حاليًا لتطوير البنية التحتية وإنشاء الهياكل الأساسية والتكنولوجية لمصادر الطاقة المتجددة، بهدف إنتاج طاقة نظيفة في المستقبل بتكاليف تشغيلية منخفضة (**عيساوي وبدوي، 2017، ص 41**).

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار في الطاقات المتجددة

يمكن تصنيف الاستثمار في الطاقات المتجددة وفقًا لعدة معايير، من بينها التصنيف الجغرافي والجهة المنفذة.

1. التصنيف حسب النطاق الجغرافي:

يشمل الاستثمار في الطاقات المتجددة نوعين رئيسيين حسب الموقع الجغرافي للمشروعات:

الاستثمار المحلي: يُقصد به توظيف الأصول، سواء الملموسة أو غير الملموسة، في مشاريع الطاقة المتجددة داخل حدود الدولة التي ينتمي إليها المستثمر، سواء كان فردًا، مؤسسة خاصة، أو جهة حكومية. ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال استغلال الموارد المتاحة.

الاستثمار الأجنبي: يتمثل في نقل الأصول، الملموسة وغير الملموسة، إلى بلد آخر لاستثمارها في مشاريع الطاقة المتجددة في الدولة المستضيفة، مما يسهم في توليد الثروة وتعزيز الاستدامة البيئية. وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): حيث يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك أو تشغيل مشاريع للطاقة المتجددة بشكل مباشر في الدولة المستضيفة.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يتمثل في شراء الأسهم أو المساهمة في تمويل شركات ومشاريع الطاقة المتجددة دون المشاركة المباشرة في إدارتها.

2.التصنيف حسب الجهة المنفذة:

يُصنف الاستثمار في الطاقات المتجددة أيضًا بناءً على الجهة التي تتولى تنفيذه:

الاستثمار العمومي: يشير إلى استثمارات تقوم بها الحكومات أو المؤسسات العامة من خلال تخصيص أصول مادية أو غير مادية لمشاريع الطاقة المتجددة، على مدى زمني يتجاوز عامًا واحدًا، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، بيئية، واجتماعية، مثل تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحفيز التنمية المستدامة.

الاستثمار الخاص: يُنفَّذ من قبل مستثمرين غير حكوميين، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، حيث يتم توظيف الأصول المادية أو غير المادية في مشاريع الطاقة المتجددة لمدة تفوق السنة، بهدف تحقيق عوائد مالية تفوق قيمة الاستثمارات الأولية. وقد يكون المستثمر خاصًا محليًا أو أجنبيًا، حسب نطاق النشاط الاستثماري (**Alessandro, 2004, p.6**).

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار في الطاقات المتجددة

على عكس الطاقات التقليدية، تعتمد الطاقات المتجددة على موارد غير مستنفدة مثل الإشعاع الشمسي، الرياح، وتدفقات المياه، مما يجعلها خيارًا مستدامًا طويل الأجل. ومع ذلك، فإن بعض المشاريع قد تتأثر بالتغيرات الموسمية والجغرافية التي تؤثر على توفر هذه الموارد، وعلى رغم تعدد مصادرها إلا أنها تجتمع في عدة خصائص نذكر منها كالاتي:

1. طول الأجل وكثافة رأس المال: تتميز مشاريع الطاقة المتجددة بدورة استثمارية طويلة الأمد، تتسم ببطء دوران رأس المال، على غرار استثمارات البنية التحتية الكبرى. كما تعتمد هذه المشاريع في الغالب على استيراد المعدات الرأسمالية، مع إمكانية تصنيع بعض المكونات محليًا لتعزيز القيمة المضافة الوطنية.

2. متطلبات رأسمالية مرتفعة: تحتاج مشاريع الطاقة المتجددة إلى استثمارات ضخمة، خاصة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل، فضلًا عن تكاليف إعادة الاستثمار عند التوسع أو التحديث. وتُعد التكلفة الرأسمالية المرتفعة أحد أبرز العوائق التي تحد من دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

3. انخفاض التكلفة المتوسطة مع زيادة الإنتاج: يتميز الاستثمار في الطاقة المتجددة بإمكانية تحقيق وفورات الحجم، حيث تنخفض التكلفة المتوسطة مع ارتفاع مستوى الإنتاج. وهذا يعكس سمة الاحتكارات الطبيعية التي تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير.

4. التعرض لمخاطر استثمارية متعددة: تواجه استثمارات الطاقة المتجددة عددًا من المخاطر، تشمل التقلبات السياسية، والتغيرات التكنولوجية، ومخاطر الإنشاء والإنتاج، مما يستلزم استراتيجيات إدارة مخاطر فعالة لضمان استمرارية المشاريع.

5. الاستدامة البيئية: توفر مشاريع الطاقة المتجددة مصدرًا دائمًا للطاقة، حيث تعتمد على موارد طبيعية غير ناضبة، مثل الشمس والرياح والمياه، مما يضمن استمرارية الإنتاج على المدى الطويل دون استنزاف للموارد البيئية، على عكس الطاقات الأحفورية.

6. عوائد مالية مرتفعة وكفاءة تشغيلية عالية: تحقق استثمارات الطاقة المتجددة معدلات عائد مرتفعة، مع كفاءة تشغيلية قد تصل إلى 80%. كما تحظى بدعم حكومي واسع، خاصة في ظل السياسات الدولية التي تعزز التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وحماية البيئة.

7. انخفاض تكاليف التشغيل: تقتصر تكاليف تشغيل مشاريع الطاقة المتجددة إلى حد كبير على أعمال الصيانة الدورية، والتي رغم محدوديتها، تُعد عنصرًا حاسمًا لضمان استمرارية وكفاءة التشغيل على المدى الطويل. **(بيومي الطناني، 2018، ص 45)**

المطلب الثاني: استراتيجيات تشجيع وتنمية استخدام الطاقات المتجددة

الفرع الأول: تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة

من بين الأساليب التي يمكن إعتمادها لتشجيع إستعمال الطاقات المتجددة، تشجيع البحث العلمي و الإستثمار في هذا المجال مما يسمح بتطوير تقنياتها وكذا تطبيقاتها العملية، الأمر الذي سيؤثر إيجابا على تكلفتها بالإنخفاض ومن ثم على الأسعار وجعلها تنافسية بالنسبة الأسعار الأنواع الأخرى من الطاقات التقليدية، متشجع على إعتمادها بالإضافة إلى كل ذلك العمل للتغلب على إشكاليات الطاقات المتجددة والمتعلقة بتخزينها **(قسايسية، 2018، ص19)**

ويمكن أيضا أن يساهم الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة في رفع معدل النمو الاقتصادي و ذلك بالتأثير على عدة جوانب كمايلي:

- زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري و التطوير المالي
- تقليل المخاطر الإستثمارية، حيث أن تنويع الإستثمارات في مجال الطاقات المتجددة و توزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص من المخاطر الإستثمارية ويزيد من العوائد
- زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة وتقوية العلاقات التشابكية فيما بينها و ينجم
- عن ذلك التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي؛
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن التنويع الاقتصادي بواسطة الطاقات المتجددة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. **(بوعبدلي، 2018، ص196_197)**

الفرع الثاني: أسباب التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة

لم يكن الاستثمار في الطاقات المتجددة وليد الصدفة، بل جاء نتيجة مجموعة من العوامل والدوافع الأساسية، ومن أبرزها:

1. مخاوف نضوب الموارد التقليدية: حذّر العديد من الباحثين والعلماء من قرب نفاد مصادر الطاقة الأحفورية، مما دفع الدول للبحث عن بدائل مستدامة.

2. اضطراب أسعار النفط: التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية جعلت الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة أكثر استقرارًا وأمانًا اقتصاديًا.

3. الحاجة المتزايدة للطاقة: لا يزال أكثر من 1.6 مليار شخص حول العالم يفتقرون إلى الكهرباء، مما يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في الدول النامية.

4. تغير المناخ: يؤدي حرق الوقود الأحفوري إلى انبعاث كميات هائلة من الغازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون، مما يساهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض وحدوث اضطرابات بيئية خطيرة.

لذلك، أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لضمان مستقبل أكثر استدامة وأمانًا بيئيًا واقتصاديًا.

5.نضوب الموارد التقليدية: تشير الدراسات إلى أن الموارد الأحفورية مثل النفط والغاز والفحم تتناقص بسرعة، ما يستدعي البحث عن بدائل دائمة ومتجددة.

6.خلق فرص عمل وتحفيز الاقتصاد: يساهم قطاع الطاقات المتجددة في خلق ملايين الوظائف الجديدة، سواء في مجالات البحث والتطوير أو في عمليات الإنتاج والتركيب والصيانة، مما يعزز النمو الاقتصادي.

7. الطلب المتزايد على الطاقة: مع تزايد عدد السكان والتوسع الصناعي والتكنولوجي، يتزايد الطلب العالمي على الطاقة، ما يفرض الحاجة إلى مصادر جديدة ومستدامة لتلبية هذا الطلب دون الإضرار بالبيئة. (**بوزيد، 2017 ، ص118–119**)

خلاصة الفصل :

يبرز هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال ثلاثة محاور رئيسية. أولاً، يتناول مفهوم الاستثمار كممارسة اقتصادية تهدف إلى تخصيص الموارد المالية والبشرية والتقنية لتحقيق عوائد مستدامة، مع التركيز على أشكاله المختلفة كالاستثمار العيني في البنية التحتية والاستثمار البشري في الكفاءات. ثانياً، يستعرض أنواع الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية، مشيراً إلى مميزاتها كموارد طبيعية غير ناضبة وصديقة للبيئة. ثالثاً، يسلط الضوء على خصائص الاستثمار في هذا القطاع الذي يتميز بطبيعته طويلة الأجل واحتياجاته الرأسمالية الكبيرة، مع التأكيد على أهمية الدعم الحكومي عبر الحوافز والإعانات لمواجهة التحديات التي تشمل تقلبات الأسعار وارتفاع تكاليف التكنولوجيا.

الفصل الثاني:

تنافسية المؤسسات الطاقوية

تمهيد:

تعتبر التنافسية أحد المفاهيم المحورية في الاقتصاد الحديث، إذ تمثل قدرة المؤسسات على المحافظة على موقعها في السوق، وتحقيق أداء متميز مقارنة بمنافسيها، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وفي ظل التحولات العميقة التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، لاسيما مع تزايد التوجه نحو الطاقات المتجددة، أصبحت المؤسسات الطاقوية مطالبة بإعادة النظر في استراتيجياتها وتبني نماذج عمل مبتكرة تُمكّنها من التكيف مع التغيرات التكنولوجية والبيئية والتشريعية المتسارعة.

إن تطور السوق الطاقوية، وارتفاع حدة المنافسة بين الفاعلين، قد فرض على المؤسسات ضرورة تحسين كفاءتها الإنتاجية، وتنويع مصادرها الطاقوية، والاهتمام أكثر بالبحث والتطوير، إلى جانب التوجه نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة كخيار استراتيجي لضمان استدامتها وتفوقها التنافسي.

وفي هذا الفصل، سيتم التطرق إلى مفهوم التنافسية من حيث أبعاده ومستوياته، مع التركيز على العوامل المؤثرة في التنافسية المؤسسات الطاقوية، والاهداف والاهمية التي تؤثر عليها، إضافة إلى استعراض بعض أنواع ومحددات هذه الميزة، ختاما بإستراتيجيات تأثير الاستثمار على الطاقات المتجددة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنافسية

يشكّل موضوع التنافسية محورًا أساسيًا في فهم ديناميكيات الأسواق وتطور أداء الفاعلين الاقتصاديين. ومن أجل الإحاطة بمختلف أبعاده النظرية، سيتم في هذا المبحث تناول جملة من المفاهيم المرتبطة به، وذلك من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية

سنستعرض من خلال مختلف هذه التعاريف لتوضيح هذا المفهوم نذكر من أبرزها:

استنادًا إلى دراسة (**Karabag et al.2014**)، على أنها قدرة المؤسسة على إنتاج سلع أو خدمات تلبي بفعالية احتياجات الأسواق المستهدفة. وتبعًا لذلك، تنخرط منظمات الأعمال في منافسة مستمرة من أجل زيادة حصتها السوقية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. (**Rana, al.., 2022**)

يمكن تعريف التنافسية على أنها المجال الذي تمتلك فيه المنظمة قدرة تفوق منافسيها في استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية أو التخفيف من تأثير التهديدات المحتملة. وتُستمد هذه الميزة من موارد وإمكانات المنظمة التي تتيح لها تحقيق تفوق مستدام في السوق.

عرّف **فريد راغب النجار** التنافسية بأنها "قدرة الشركة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق التي قد تقلل من حصتها في السوقين المحلي والعالمي، مما يؤدي إلى تحقيق موقع تنافسي معين". وفي تعريف آخر، "تُعتبر التنافسية القدرة على الصمود أمام المنافسين بهدف تحقيق أهداف مثل الربحية، النمو، الاستقرار، التوسع، الابتكار والتجديد". تسعى المؤسسات ورجال الأعمال باستمرار إلى تحسين مراكزهم التنافسية بشكل دوري نظرًا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية. بحيث تتحقق التنافسية من خلال مجموعة من المتغيرات، بما في ذلك: التحكم في التكاليف، إدارة الجودة الشاملة، تحديد المنتجات والتعبئة والتغليف، تخفيض الأسعار، إرضاء العملاء، البحث عن عملاء جدد، والاتصالات التسويقية. (**النجار، 1997، ص123**)

يرى "**علي السلمي**" أنها عبارة عن جهود وإجراءات وابتكارات وضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق".(**سلمي، 2001**)

تشير التنافسية إلى قدرة الشركات على تقديم منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة تفوق ما يقدمه المنافسون في السوق. وتعد التنافسية عنصرًا جوهريًا في الأنظمة الاقتصادية، حيث تسهم في تحسين ديناميكية الأسواق، وتعزز الابتكار، وترتقي بجودة المنتجات والخدمات (**قاسم، 2022**).

وتعتمد التنافسية على مجموعة من العوامل الأساسية، من أبرزها جودة المنتجات، والتسعير الفعّال، ومستوى الابتكار، وكفاءة خدمة العملاء. وتُعد الجودة أحد المحددات الحاسمة في بناء ميزة تنافسية مستدامة، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات على جذب العملاء والحفاظ على حصتها السوقية.

ثانيًا: بعد استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم التنافسية، يمكن القول إن التنافسية تعكس قدرة المؤسسة على امتلاك مجموعة من المهارات والموارد المتكاملة التي تمكنها من مواجهة المنافسين والتفوق عليهم. أما الميزة التنافسية، فهي تتمثل في عناصر التميز والاختلاف التي تمتلكها المؤسسة مقارنةً بمنافسيها. وعلى الرغم من التباين بين هذين المفهومين، إلا أن هناك ترابطًا وثيقًا بينهما، حيث تُعد الميزة التنافسية عاملًا أساسيًا في تحقيق التنافسية المستدامة.

سنذكر بعض التعريفات الميزة التنافسية كالتالي؛

يعرف (**M.Porter**) التنافسية بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، بمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إبداع.(**خليل،1998، ص37**)

يمكن كذلك تعريف الميزة التنافسية على أنها المجال الذي تمتلك فيه المنظمة قدرة تفوق منافسيها في استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية أو التخفيف من تأثير التهديدات المحتملة. وتُستمد هذه الميزة من موارد وإمكانات المنظمة التي تتيح لها تحقيق تفوق مستدام في السوق.

أما (**Liu**) فعرف أن الميزة التنافسية للمؤسسة "هي ميزة المؤسسة في منظور سوق المنتج الذي يجلب أكثر من مركز تنافسي للمؤسسة، ويعني ذلك بأن الميزة التنافسية تعني حصول المؤسسة على مركز تنافسي متقدم في السوق". (**http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/1203/7/Chapitre3.pdf**)

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في التنافسية

حددت المجلة العلمية للسياسات العامة ودراسات التنمية مجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى التنافسية، والتي تتمثل فيما يلي: (**الأخضر، 2011**)

1. الابتكار: يُعد الابتكار عنصرًا أساسيًا في تعزيز القدرة التنافسية، إذ يسهم في تطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية، مما يزيد من جاذبية الشركة ويمنحها ميزة تنافسية في السوق.

2. التكنولوجيا: يُمكن لاستخدام التقنيات الحديثة أن يعزز من كفاءة العمليات التشغيلية، ويخفض التكاليف، ويُحسّن من جودة المنتجات والخدمات، مما يساهم في تعزيز التنافسية المؤسسية.

3. تحسين العمليات: يؤدي تطوير أساليب الإنتاج والخدمات إلى تقديم قيمة مضافة للعملاء، مما يزيد من قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات السوق بشكل أكثر فاعلية.

4. الجودة: يُعتبر التركيز على تحسين جودة المنتجات والخدمات من العوامل الحاسمة في بناء سمعة قوية للمؤسسة، مما يُسهم في تعزيز ولاء العملاء وزيادة قدرتها التنافسية.

5. التسعير: تلعب استراتيجيات التسعير الفعالة دورًا مهمًا في جذب العملاء وتعزيز الحصة السوقية، حيث يجب أن تكون الأسعار تنافسية وتعكس القيمة الحقيقية للمنتج.

6. تسويق العلامة التجارية: تسهم العلامة التجارية القوية في تمييز المنتجات والخدمات عن المنافسين، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستهلكين ويعزز موقع الشركة في السوق.

7. الموارد المتاحة: يُعد توافر الموارد البشرية، والمادية، والتكنولوجية عاملاً رئيسيًا يؤثر على قدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق النمو المستدام.

8. البيئة الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية، مثل معدلات التضخم والركود، بشكل مباشر على قدرة الشركات على التنافس، حيث تؤثر على تكلفة الإنتاج والقدرة الشرائية للمستهلكين.

9. اللوائح الحكومية: تلعب القوانين والتشريعات دورًا محوريًا في تحديد مدى قدرة المؤسسات على التنافس، من خلال تنظيم بيئة الأعمال وفرض معايير الجودة والاستدامة.

10. احتياجات وتفضيلات المستهلكين: يُعد فهم متطلبات العملاء وسلوكياتهم الاستهلاكية أمرًا أساسيًا لتطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم بشكل أكثر كفاءة، مما يُعزز التنافسية المؤسسية.

11. العولمة: يوفر الانفتاح على الأسواق العالمية فرصًا جديدة للنمو والتوسع، لكنه يفرض أيضًا تحديات تتطلب من الشركات تبني استراتيجيات مرنة لتعزيز قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال الدولية **(أبوقحف، 1997، ص55)**

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الميزة التنافسية

أولا: أهمية الميزة التنافسية

يبرز عوض الغويري أهمية الميزة التنافسية من خلال عدة جوانب أساسية:

1. معيار للمؤسسات الناجحة: يشير إلى أن المؤسسات الناجحة هي التي تبتكر باستمرار نماذج جديدة للميزة التنافسية، خاصة عندما تصبح النماذج القديمة معروفة ومتاحة على نطاق واسع، مما يستوجب البحث عن مزايا جديدة للتفوق على المنافسين.

2. أساس الإستراتيجية التنافسية: يؤكد أن الميزة التنافسية تعد عنصرًا جوهريًا للمؤسسات بمختلف أنواعها ومنتجاتها، حيث تُبنى الإستراتيجية التنافسية الشاملة للمؤسسة حول هذه الميزة لتحقيق التفوق في السوق.

3. أداة لمواجهة التحديات المستقبلية: يشدد على أن الميزة التنافسية تمثل وسيلة هامة لمواجهة تحديات المنافسة المستقبلية، وذلك من خلال تنمية المعرفة التنافسية للمؤسسة وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء المستقبلية عبر دمج التقنيات والمهارات بطرق تمكّنها من التكيف السريع مع الفرص المتغيرة.

4. تحقيق التميز الاستراتيجي: يبيّن أن الميزة التنافسية تسهم في تحقيق التميز الاستراتيجي للمؤسسة مقارنةً بمنافسيها، سواء في جودة السلع والخدمات المقدمة للعملاء، أو في كفاءة الموارد والكفاءات، أو في الاستراتيجيات المتبعة في بيئة تنافسية شديدة.

هذه الجوانب مجتمعة تبرز الدور الحيوي للميزة التنافسية في تعزيز مكانة المؤسسات وقدرتها على الاستمرار والنمو في الأسواق التنافسية.**(يحضية، بلايلي، 2004)**

ثانيا: أهداف الميزة التنافسية

يُعدّ الاقتصاد التنافسي منظومة قائمة على مجموعة من الأسس الإستراتيجية التي تمكّن المؤسسات من تعزيز قدرتها على المنافسة، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية. ويسهم تحقيق الميزة التنافسية في تمكين المؤسسات من تطوير بيئة تنافسية مستدامة تدعم الابتكار والنمو. ومن بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها من خلال الميزة التنافسية ما يلي: (**Brilman,2003,p172**)

1. تعزيز الانفتاح والتفاعل مع السوق

يمثل الانفتاح على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق، سواء المستهلكين، المنافسين أو الموردين، عاملاً أساسياً في تحقيق الميزة التنافسية. حيث يؤدي هذا الانفتاح إلى بناء علاقات استراتيجية مع العملاء، مما يساعد المؤسسات على فهم سلوكياتهم، تفضيلاتهم وتوقعاتهم المستقبلية. كما يُسهم في تعزيز التكامل مع الموردين وتحقيق شراكات قوية مع المنافسين، مما يدعم الابتكار ويعزز من قدرة المؤسسة على الاستجابة السريعة لتغيرات السوق.

2. تحقيق الربحية وتعظيم العوائد المالية

تسعى المؤسسات التي تمتلك ميزة تنافسية إلى تحقيق الربحية المستدامة عبر استراتيجيات مالية واضحة، تشمل:

تعزيز العائد الاستثماري من خلال تنويع مصادر التمويل، مثل الأسهم، السندات والصكوك الاستثمارية.

زيادة القيمة المضافة عبر تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، وتعظيم هامش الربح من خلال تطوير المنتجات والخدمات.

رفع مستويات الدخل من خلال تحسين الأجور والمكافآت، مما يُحفز الموارد البشرية على تقديم أداء أعلى ويسهم في استدامة النمو المؤسسي.

ومن خلال هذه الإجراءات، تتمكن المؤسسات من بناء قاعدة مالية قوية تدعم استثماراتها المستقبلية، وتساعدها على التوسع في أنشطتها وتحقيق موقع تنافسي متميز في السوق.

3. التوسع في الأسواق العالمية

تسعى المؤسسات الرائدة إلى تجاوز نطاق الأسواق المحلية والانخراط في الأسواق العالمية، عبر تطوير استراتيجيات دخول فعّالة تُعزز من حضورها الدولي، وتُمكّنها من تحقيق درجة عالية من السيطرة والتأثير في الأسواق المستهدفة. ويمثل هذا التوجه فرصة لزيادة معدلات النمو، توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

4. دعم البحث العلمي والابتكار

يعدّ الابتكار والتطور المعرفي من أهم العوامل التي تعزز الميزة التنافسية، حيث تتجه المؤسسات إلى الاستثمار في البحث والتطوير، ليس فقط لإيجاد حلول للمشكلات التشغيلية، ولكن أيضًا لاستكشاف

مجالات جديدة للمعرفة. ويسهم هذا النهج في تحقيق التميز التكنولوجي، وتمكين المؤسسات من تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تُلبّي احتياجات الأسواق المتجددة، وتدعم مكانتها الريادية. .(حرنان،2009، ص32)

يمكننا أن نستنتج بأن تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات يهدف إلى خلق فرص تسويقية جديدة، تمكينها من دخول أسواق متنوعة، وتوسيع نطاق تفاعلها مع مختلف فئات العملاء. كما يُعزز من قدرتها على تبني استراتيجيات التحسين المستمر للأداء، مع التركيز على الابتكار والإبداع، مما يُمكّنها من الحفاظ على موقعها الريادي في بيئة شديدة التنافسية.

المطلب الثاني: أنواع ومحددات الميزة التنافسية

الفرع الأول: أنواع الميزة التنافسية

إن للميزة التنافسية عاملًا حاسمًا في نجاح المؤسسات، حيث تتيح لها التفوق على المنافسين في السوق. وتنقسم الميزة التنافسية إلى عدة أنواع وفقًا لاختلاف وجهات النظر الأكاديمية. يرى "كوفلروس" (Koufleros) أن هناك خمسة أنواع رئيسة للميزة التنافسية، تشمل: السعر، الجودة، القيمة المدركة من قبل العميل، ضمان التسليم، والابتكار(**بلعزوز، 2010، ص06**) .

أما "بورتر" (Porter) فقد صنفها إلى نوعين رئيسين هما: ميزة التكلفة المنخفضة وميزة تمييز المنتج.

1. ميزة التكلفة المنخفضة:

تعكس ميزة التكلفة المنخفضة قدرة المؤسسة على إنتاج وتسويق منتج بتكاليف أقل مقارنة بالمنافسين، مما يؤدي إلى تحقيق هوامش ربحية أعلى. غير أن تحقيق هذه الميزة يتطلب استيفاء مجموعة من الشروط، من بينها:

- ✓ **مرونة الطلب على المنتج:** بحيث يؤدي انخفاض السعر إلى زيادة الطلب من قبل المستهلكين.
- ✓ تجانس المنتجات: أي أن المنتجات المقدمة من قبل مختلف المنافسين تكون متشابهة إلى حد كبير.
- ✓ **قلة الفرص لتمييز المنتج:** بمعنى أن خيارات التمييز بين المنتجات محدودة أو غير مؤثرة.
- ✓ وجود نمط موحد لاستخدام المنتج: بحيث تكون طريقة الاستخدام واحدة بالنسبة لجميع المشترين.

✓ **انخفاض تكاليف التحول:** أي أن تغيير المستهلكين لعلامة تجارية أخرى لا ينطوي على تكاليف إضافية كبيرة، أو أنه غير مكلف إطلاقًا.

تلعب استراتيجيات تقليل التكاليف دورًا جوهريًا في تحقيق هذه الميزة، من خلال عدة عوامل، مثل: تحسين مهارات العمالة، تبني برامج لتخفيض التكاليف، وتطوير أساليب نشر المعرفة داخل المؤسسة. إن ترسيخ ثقافة تنظيمية قائمة على خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة التشغيلية يسهم في تحقيق هذه الميزة بفعالية.

الشكل(01): نموذج القوى الخمس ل Porter

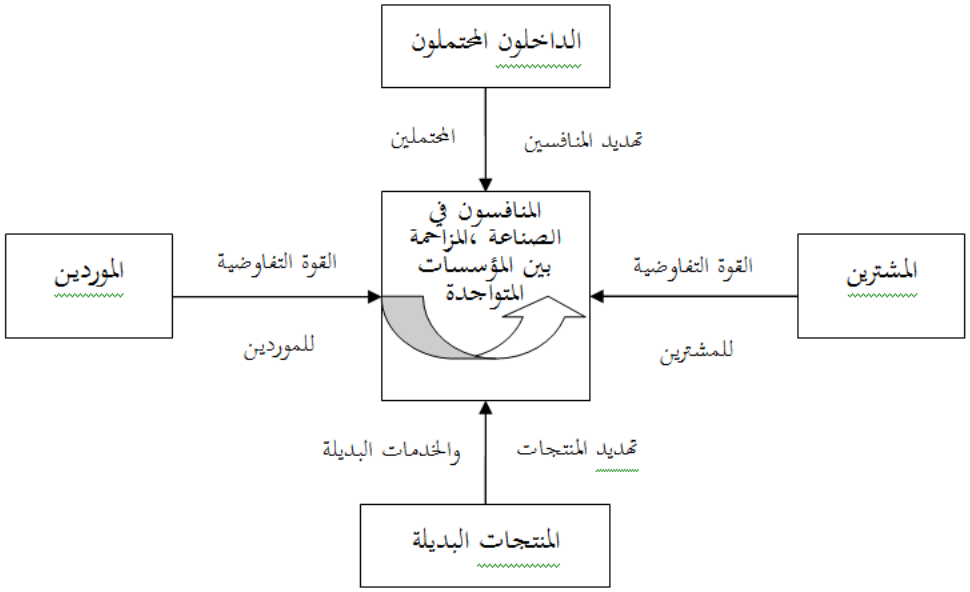

المصدر: **Source: Michael Porter, Les choix stratégiques et concurrence, Op. Cit, P.04.**

2. ميزة التمييز:

تشير ميزة التمييز إلى قدرة المؤسسة على تقديم منتجات ذات خصائص فريدة، تجعلها متميزة عن المنافسين من وجهة نظر المستهلكين. يمكن أن يتحقق التمييز من خلال عدة عوامل، مثل الجودة الفائقة، التكنولوجيا المتقدمة، التصميم المبتكر، أو توفير تجربة استهلاك استثنائية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الميزة يتطلب استيفاء بعض الشروط، منها:

✓ استعداد العملاء لدفع سعر أعلى مقابل الحصول على المنتج المتميز.

✓ وجود خصائص فارقة في المنتج، بحيث لا يكون تقليده سهلًا من قبل المنافسين.

قدرة المؤسسة على الترويج للتمييز بطريقة توضح قيمته للعملاء.(**بوشناف، 2002، ص 17)**

بذلك، يعتمد نجاح المؤسسة في تحقيق ميزة التمييز على الابتكار المستمر والاستجابة الفعالة لتوقعات العملاء، مما يعزز ولائهم ويدعم مكانتها التنافسية في السوق.

الفرع الثاني: محددات الميزة التنافسية

تتحدد الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال متغيرين أو بعدين هامين وهما :حجم الميزة التنافسية ونطاق التنافس.

- **حجم الميزة التنافسية:** يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو تمييز المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة و بشكل عام كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلب ذلك جهودا أكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها أو للحد من أثرها، ومثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة فإن للميزة التنافسية دورة حياة تبدأ هي الأخرى بمرحلة التقديم أو النمو السريع ثم يعقبها مرحلة التبني من قبل المؤسسات المنافسة، ثم مرحلة الركود في حالة قيام المؤسسات المنافسة بتقليد ومحاكاة الميزة التنافسية ومحاولة التفوق عليها و بهذا تظهر مرحلة الضرورة أو بمعنى آخر الحاجة إلى تقدم تكنولوجي جديد لتخفيض التكلفة أو تدعيم ميزة تمييز المنتج، ومن هنا تبدأ المؤسسة في تجديد أو تطوير وتحسين الميزة الحالية أو إبداع ميزة تنافسية جديدة تحقق قيمة أكبر للمستهلك أو العميل.

الشكل رقم (01-02) دورة حياة الميزة التنافسية

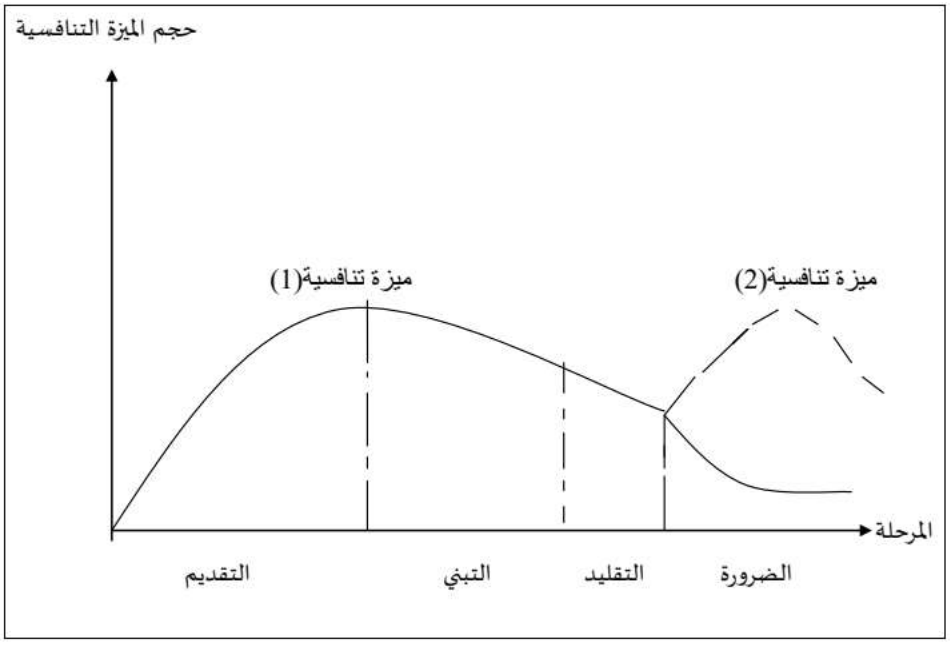

المصدر: نبيل مرمي، خليل الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الاسكندرية، مصر ،1998، ص86

تقديم التسهيلات إنتاج مشتركة خبرة فنية واحدة، استخدام نفس منافذ التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة، أو في مناطق مختلفة، أوصناعات مترابطة وفي مثل هذه الحالة تتحقق اقتصاديات المدى وخاصة في حالة وجود علاقات متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقية أو المناطق أو الصناعات التي تغطيها عمليات المؤسسة، ومن جانب آخر يمكن للنطاق الضيق تحقيق الميزة التنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة أو إبداع منتج مميز له، وهناك أربعة أبعاد محددة لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية هي: القطاع السوقي النطاق الرأسي، النطاق الجغرافي، ونطاق الصناعة كما هو موضح كالاتي: (**السلمي،2001، ص101**)

- **نطاق القطاع السوقيSegment scope**

يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة والعملاء الذين يتم خدمتهم، وهنا يتم الإختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.

- **النطاق الرأسيVertical scope**

يعبر عن مدى أداء المؤسسة لأنشطتها داخليا قرار التصنيع أو خارجيا بالإعتماد على مصادر التوريد المختلفة قرار الشراء فالتكامل الرأسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز، ومن جانب آخر يتيحالتكامل درجة أقل من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد أو منافذ التوزيع في حالة التكامل الرأسي الأمامي

- **النطاق الجغرافيGeographic scope**

يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها المؤسسة، ويسمح النطاق الجغرافي للمؤسسة تحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة (أثر مشاركة الموارد وتبرز مدى أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسة التي تعمل حاليا في نطاق عالمي أو كوني، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها في كل ركن من أركان العالم.

- **نطاق الصناعةIndustry Scope**

يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المؤسسة فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة، فقد يمكن إستخدام نفس

التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها المؤسسة، على سبيل المثال تحصل شركة بروكتور و جامبل على إقتصاديات أو وفورات هامة من الصناعات المختلفة لكن يرجع بورتر الميزة التنافسية إلى أربع محددات رئيسية تتأثر وتؤثر كل منها في الأخرى، ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلى:

- **عوامل الإنتاج** : مما لا شك فيه أن عوامل الإنتاج هي المدخلات الضرورية اللازمة لقدرة صناعة ما، وتأخذ هذه العوامل شكلين أساسيين يتمثل الأول في العوامل الأساسية التي تتجسد في الموارد البشرية الموارد الطبيعية، رأس المال العوامل المناخية، وهي العوامل التي لا تمثل ميزة تنافسية لأنه يسهل انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين، أما الشكل الثاني فيتمثل في العوامل المطورة، وهي الأكثر أهمية لأنه يصعب الحصول عليها أو تقليدها مثل الحصول على عمالة مؤهلة، نظم الاتصالات الحديثة، قواعد البيانات والمعدات والآلات.
- **ظروف الطلب المحلي**: يشير هذا المحدد إلى هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقة مع الطلب العالمي فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا، فإن ذلك يحفز المؤسسات على تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمي. لهذا نجد أن الضغوط المستمرة من قبل المستهلكين لطلب منتجات متميزة يؤدي إلى توليد ضغوط مستمرة على المؤسسات، وتحفيزها على اجراء المزيد من الابتكار والتجديد لتلبية احتياجات هؤلاء المستهلكين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقوية وتعزيز المزايا التنافسية مقارنة بالمنافسين الآخرين.
- **الصناعات المغذية والمكملة**: إن الصناعات المغذية والمكملة هي سبب نجاح العديد من الصناعات، تعتبر ذات ميزة تنافسية من خلال القدرة على المنافسة لأنها تشترك مع بعضها البعض في التقنيات والمدخلات وقنوات

التوزيع والعملا أو تقدم منتجات متكاملة، الأمر الذي يسهم في تخفيض السعر وإتاحة فرصة تبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا، مما يزيد من درجة التطوير وخلق مهارات انتاجية وإدارية أفضل.

- **استراتيجية المؤسسة وطبيعة المنافسة المحلية**: ويشمل هذا المحدد كل من أهداف المؤسسة واستراتيجياتها وطرق التنظيم والادارة به والتي تعتيم العكاسا للبيئة المحلية بكافة خصائصها من سياسات مختلفة ونظم للتعليم والتدريب، وثقافات وعادات كما يلعب مدى توافر بيئة محلية

ملائمة ومشجعة للمنافسة دورا رئيسيا في تحديد القدرة التنافسية فعندما تكون المنافسة المحلية في إحدى الصناعات قوية وشرسة يكون الزاما على الشركات في هذه الحالة أن تهتم باستثمار وأنفاق المزيد من الأموال بهدف تطوير الابتكارات والرفع من جودة المنتجات التي تقدمها، فمثلا نجاح الشركات اليابانية في التصنيع وزيادة منتجاتها في السوق الدولية مثل الطابعات وأجهزة الفاكس. يرتبط بشكل أساسي بالمنافسة الشرسة القائمة بين الشركات اليابانية المحلية. إضافة إلى المحددات الأربعة السابقة، يمكن إضافة لهم:

- **دور الحكومة:** تقوم الحكومة بدور فعال في خلق الميزة التنافسية من خلال التأثير على المحددات السابقة، الأمر الذي يدعم الأداء التنافسي للمؤسسات. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى دور الحكومة والذي يتمثل في ايجاد بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للاستثمار والتجارة، فعلى الحكومة يقع عاتق انشاء مراكز تدريب متخصصة وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون مع المؤسسات والجامعات خاصة إذا ما كان هناك طلب متخصص فالدور الحكومي يستطيع أن يعرقل أو يحسن الميزة التنافسية، والدور السليم للحكومة هو أن تلعب الدور المحفز .

(بوعمرية، 2014 ص55_57)

- **دور الصدفة:** تشير أحداث الصدفة إلى التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم الشركات، أي تكون غير متوقعة وتلعب هذه الأحداث دورا هاما في تنافسية ونجاح العديد من الصناعات ولعل أهم هذه الأحداث نجد:

✓ الاختراعات البحتة وحدوث تقدم مفاجئ في التقنية الأساسية.

✓ التطورات السياسية العالمية والكوارث والحروب.

✓ التغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات.

✓ التغيرات في أسواق المال وأسعار الصرف العالمية من خلال المحددات السنة السابقة، نجد أن المحددات الأربعة الأولى

تعتبر محددات رئيسية وهي تشكل كما أطلق عليها بورتر" قطعة ماسة".

تعمل القطعة الماسة "عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها بشكل ديناميكي، حيث أن أي ضعف في عنصر من عناصرها يضعف الماسة ككل، وبالتالي التأثير على المناخ التنافسي السائد بشكل عام. أما المحددين الآخرين هما محددان مساعدان يؤثران على المحددات الرئيسية، نظرا لأن الصدفة قد تحدث في

شكل طفرات مفاجئة ونفس الشيء بالنسبة لدور الحكومة الذي من شأنه التأثير أيضا على المحددات الرئيسية للميزة التنافسية من خلال زيادة فعاليتها في تدعيم تنافسية المؤسسة. والشكل التالي يوضح مختلف المحددات حسب بورتر .

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنافسية

تعتبر استراتيجيات التنافسية من العناصر الحاسمة في تموضع المؤسسات داخل الأسواق، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة والضغوط المتزايدة. في هذا الإطار .

المطلب الأول:طرق تحقيق الميزة التنافسية

تسعى المؤسسات إلى تحقيق التميز وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال تبني استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعظيم القيمة المقدمة للعملاء. وفي هذا السياق، يمكن تحديد أبرز الأساليب التي تسهم في بناء وتعزيز التنافسية للمؤسسة كما يلي:

1. تعزيز الفعالية التنظيمية:

تحقيق الفعالية التنظيمية يُعد عنصرًا أساسيًا في تحسين أداء المؤسسة وتعزيز تنافسيتها. ويتجسد ذلك من خلال:

تعزيز ثقافة العمل الجماعي، مما يسهم في رفع مستوى التعاون بين الموظفين وتحقيق أهداف المؤسسة بشكل أكثر كفاءة.

تطوير قنوات اتصال فعالة بين مختلف المستويات التنظيمية لضمان تدفق المعلومات بسلاسة وتحقيق التنسيق الفعّال بين الإدارات.

إشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرار وحل المشكلات، مما يعزز من شعورهم بالمسؤولية والانتماء المؤسسي.

تحسين العلاقة بين الإدارة والموظفين من خلال سياسات تحفيزية وبرامج تدريب وتطوير مستمرة تهدف إلى تحسين مهارات وقدرات العاملين، وبالتالي رفع مستوى الأداء المؤسسي.(**بلقايد،2014، ص323–324**)

2. إدارة الجودة الشاملة:

تُعد إدارة الجودة الشاملة نهجًا إداريًا يهدف إلى تحقيق التحسين المستمر في المنتجات والخدمات، وتعزيز التنافسية المؤسسية من خلال التكامل بين جهود جميع الأفراد داخل المنظمة.

وفقًا لـ **جوتش وديفيس (GOETSCH & DAVIS)**، فإن إدارة الجودة الشاملة تقوم على مبدأ إشراك جميع العاملين في المؤسسة في عملية التحسين المستمر، بهدف تحقيق أداء متميز يعزز من تنافسية المنظمة.

من جهة أخرى، يرى أكلاند (**OAKLAND**) أن إدارة الجودة الشاملة تُسهم في تحسين الفعالية والمرونة المؤسسية من خلال التخطيط الدقيق، والتنظيم المتكامل، وضمان مشاركة كافة الأفراد في العمليات التنظيمية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة. (**عباس،2009، ص133**)

3. إعادة الهندسة التنظيمية (الهندسة):

برز مفهوم إعادة الهندسة التنظيمية خلال السبعينيات كإحدى التطورات الهامة في مجال الإدارة، حيث يُمثل منهجًا استراتيجيا يُمكن المؤسسات من إعادة هيكلة عملياتها لتحقيق مكاسب جوهرية في الأداء والتنافسية.

تعريف إعادة الهندسة:

يشير مفهوم إعادة الهندسة إلى عملية إحداث تغييرات جذرية في طرق التفكير الإداري والهيكلي داخل المؤسسة، بما يشمل إعادة تصميم العمليات والهياكل التنظيمية، وتطوير أساليب الإدارة، وتحسين أنظمة الحوافز والمكافآت، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الخارجيين.

ووفقًا لـ **مصطفى محمود أبو بكر**، تُعرف إعادة الهندسة بأنها عملية إعادة التفكير الجذري وإعادة التصميم الأساسي للعمليات المؤسسية بهدف تحقيق تحسينات جوهرية في مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل التكلفة، الجودة، مستوى الخدمة، والسرعة.

النتائج المترتبة على تطبيق إعادة الهندسة:

دمج المهام والوظائف: إعادة تصميم العمليات بحيث يتم دمج عدة وظائف في وظيفة واحدة لتحقيق التكامل والانسجام في الأداء.

إعادة ترتيب العمليات وفق التتابع المنطقي: إعادة تصميم سلاسل العمليات لضمان تنفيذها بكفاءة وسلاسة.

تمكين الموظفين في عملية اتخاذ القرار: منح العاملين صلاحيات أوسع لاتخاذ القرارات ضمن نطاق عملهم، مما يعزز من الاستقلالية والمسؤولية.

إعادة توزيع الموارد البشرية: توظيف الأفراد في الأماكن التي تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم لتحسين الإنتاجية.

تقليل أعمال المراقبة المفرطة: من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية وتعزيز بيئة العمل القائمة على الثقة والتمكين.

الموازنة بين المركزية واللامركزية: اعتماد نموذج إداري مرن يجمع بين المركزية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية واللامركزية في تنفيذ العمليات التشغيلية. **(كيلاد،2004)**

المطلب الثاني: تنمية وتطوير الميزة التنافسية في المؤسسات

بإعتبار أن الميزة التنافسية عنصرًا ديناميكيًا لا يمكن الحفاظ عليه بشكل دائم، حيث تتطلب بيئة الأعمال المتغيرة تبني استراتيجيات تطوير مستمرة لضمان استمراريتها وتعزيز فعاليتها. ولذلك، ينبغي على المؤسسات الاستثمار في مواردها البشرية وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار كركيزة أساسية لإدارة التميز. وفي هذا السياق، سيتم تناول العوامل المؤثرة في تطوير الميزة التنافسية، إضافةً إلى استراتيجيات تنميتها وتعزيزها .

أولا: أسباب تطوير الميزة التنافسية

تنشأ الحاجة إلى تطوير الميزة التنافسية نتيجة عدة عوامل رئيسية، من أبرزها:

التطور التكنولوجي المستمر: يؤدي ظهور تقنيات جديدة إلى إعادة تشكيل أنماط الإنتاج وأساليب تقديم الخدمات، مما يفرض على المؤسسات التكيف السريع للحفاظ على مكانتها التنافسية.

تغير احتياجات العملاء وتوقعاتهم: تتطلب الأسواق المتغيرة استجابة ديناميكية من المؤسسات لتلبية المتطلبات الجديدة أو المعدّلة للعملاء.

ظهور قطاعات صناعية جديدة: يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل المشهد التنافسي، مما يستدعي من المؤسسات إعادة تقييم استراتيجياتها.

التغيرات في تكاليف الإنتاج: يمكن أن تؤثر التغيرات الجوهرية في تكاليف المدخلات، مثل العمالة، المواد الخام، ووسائل النقل، على قدرة المؤسسة في الحفاظ على ميزتها التنافسية، مما يستدعي تبني استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات.

ثانيا: آليات تنمية وتطوير الميزة التنافسية

لضمان التفوق على المنافسين، تعتمد المؤسسات على الإبداع والابتكار كعنصرين أساسيين في تطوير ميزتها التنافسية. ويمكن تصنيف الإبداع المؤسسي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ. الإبداع التنظيمي

يتعلق الإبداع التنظيمي بإدخال آليات وإجراءات جديدة في عمليات التسيير بهدف تحسين الأداء وتعزيز المرونة المؤسسية. ويرتكز هذا النوع من الإبداع على محورين أساسيين:

1. **قدرة المؤسسة على التعلم**: حيث يُعد التعلم المؤسسي عاملًا حاسمًا في تمكين المؤسسة من التكيف مع بيئة عمل متغيرة، مما يسمح لها بالتعرف على الفرص غير المستغلة واستثمارها بكفاءة قبل المنافسين.
2. **الاستجابة الفعالة للمتغيرات غير المتوقعة**: يتطلب التكيف مع الأحداث الطارئة موارد وقدرات إضافية، إلا أن هذا الاستثمار يمكن المؤسسة من تعزيز مرونتها الإستراتيجية والحفاظ على خياراتها المستقبلية.

أ. الإبداع التكنولوجي

يُشكل الإبداع التكنولوجي ركيزة أساسية في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات، حيث يرتبط بتطوير منتجات جديدة وتحسين أساليب الإنتاج. وتعتمد المؤسسات الكبرى، التي تمتلك إمكانيات مادية وبشرية متقدمة، على أنشطة البحث والتطوير باعتبارها المصدر الأساسي للابتكار التكنولوجي، مما يتيح لها تحقيق ميزة تنافسية قائمة على التفوق التقني.

ج. الإبداع التسويقي

يتجسد الإبداع التسويقي في البحث المستمر عن استراتيجيات مبتكرة لتعزيز فعالية الأنشطة التسويقية، من خلالتطوير أساليب جديدة للترويج وتقديم المنتجات والخدمات بطرق أكثر جاذبية للعملاء.

تحسين آليات تحليل سلوك المستهلكين واستخدام التقنيات الحديثة، مثل التسويق الرقمي، لتعزيز قدرة المؤسسة على استهداف الأسواق بفعالية.(**محمود،2004**)

الشكل(03): دور الطاقات المتجددة في تعزيز تنافسية المؤسسة

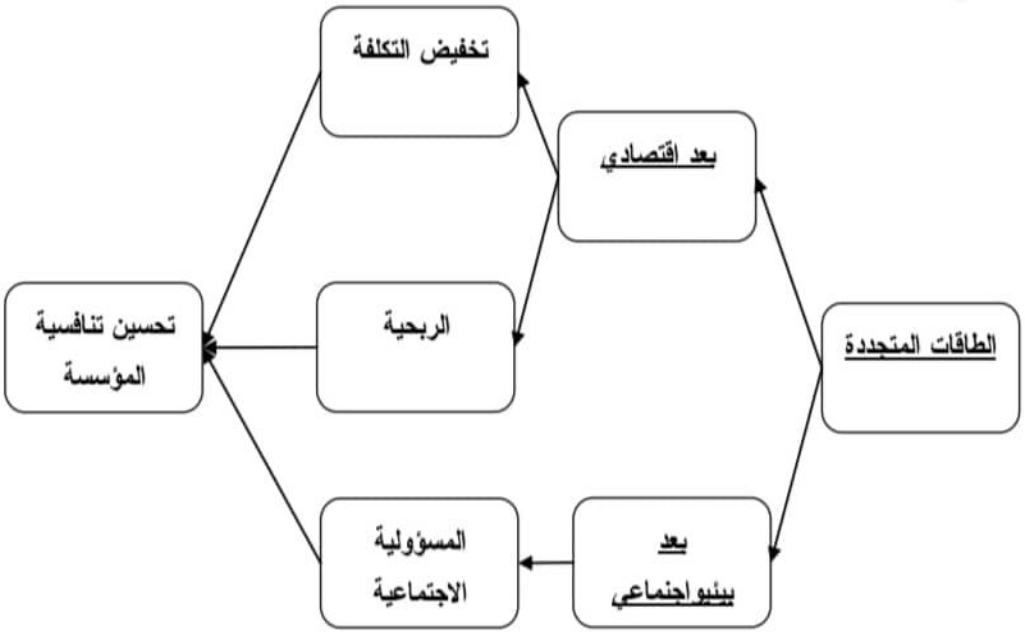

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسة سهام موفق بعنوان الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسة، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، مجلة الإقتصاد و التجارة الدولية

المبحث الثالث: تأثير الاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية تنافسية

يتقاطع الاستثمار في الطاقات المتجددة مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات الساعية إلى تعزيز مكانتها التنافسية، لاسيما في ظل التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وابتكارًا. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث مختلف جوانب تأثير هذا النوع من الاستثمار على التنافسية

المطلب الأول: استراتيجيات تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة محليًا ودوليا

تباين السياسات والآليات المتبعة لتنشيط استخدامات الطاقة المتجددة من دولة إلى أخرى، إذ تعتمد استراتيجيات الاستثمار في هذا القطاع على مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية وضمان اندماجه في استراتيجيات التنمية المستدامة. كما أن تعزيز التزام المستثمرين بالمعايير البيئية والاجتماعية يعد أمرًا ضروريًا، إلى جانب تكثيف برامج توجيه الاستثمارات في قطاع الطاقة بما يعزز كفاءة استخدام الموارد التقليدية ويدفع نحو تطوير الطاقات المتجددة.

أولًا: استراتيجيات تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة على المستوى المحلي

تختلف منهجيات تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة وفقًا للأهداف الاستراتيجية التي يتم تحديدها ومدى تقدم الدول في هذا المجال، حيث يتم التركيز على استغلال التقنيات الحديثة والمصادر المتاحة وفقًا للظروف المحلية. ومن أبرز الاستراتيجيات التي تُعتمد في هذا السياق ما يلي:

تحسين الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة: من خلال تبني تكنولوجيات متطورة لرفع كفاءة إنتاج الطاقة واستدامتها، بالإضافة إلى إعادة تقييم تعريفات الطاقة لتعكس التكلفة الفعلية، مما يسهم في زيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة من قبل القطاعين العام والخاص.

ضمان وصول خدمات الطاقة لجميع الفئات: عبر توسيع نطاق البنية التحتية وتوفير الإمدادات الطاقوية لجميع المستهلكين، وهو ما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة: مع النمو الاقتصادي والسكاني المتسارع، يصبح من الضروري تلبية الاحتياجات المتزايدة من خلال مصادر طاقة مستدامة وفعالة.

التحول نحو استخدام مصادر طاقة أنظف: يتضمن ذلك تعزيز الاعتماد على الغاز الطبيعي، خاصة في مجالات توليد الكهرباء والنقل، مع تطوير الشبكات الداخلية للغاز والكهرباء لضمان كفاءة التشغيل.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: يتيح هذا التعاون تبادل الخبرات والاستفادة من الموارد المتاحة في الدول المتقدمة لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان النامية.

ثانيًا: استراتيجيات تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة على المستوى الدولي

تعتمد المؤسسات المالية الدولية والحكومات على مجموعة من الأدوات الإستراتيجية لدعم الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، ومن أبرزها:

إنشاء صناديق تمويل متخصصة: على غرار صندوق التكنولوجيا النظيفة والصندوق الاستراتيجي للمناخ، اللذين يقدمان دعماً مالياً ميسرًا للدول النامية لمساعدتها في مواجهة التحديات المناخية وتحقيق التحول الطاقوي.

تمويل المشاريع الهادفة إلى تقليل انبعاثات الكربون: حيث تم تطوير آليات تمويل متعددة لدعم مشاريع الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، بما يشمل إنشاء صناديق خاصة بتمويل مشاريع تخفيض الانبعاثات.

دعم تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة: من خلال تمويل أنظمة ذكية لمراقبة شبكات الكهرباء وتحسين كفاءتها، مما يسهم في استيعاب المزيد من مصادر الطاقة المتجددة.

تعزيز الشراكات الدولية: عبر برامج التعاون المشترك بين البنوك التنموية متعددة الأطراف، والتي توفر دعماً مالياً وفنياً للدول الراغبة في تطوير قطاع الطاقات المتجددة.

على سبيل المثال، قامت مجموعة البنك الدولي بإنشاء آليات تمويل متعددة مثل صندوق التكنولوجيا النظيفة الذي استثمر فيه 4.3 مليار دولار، إضافة إلى برامج مخصصة لدعم استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مناطق مختلفة، ومنها مصر والمغرب وجنوب إفريقيا وكولومبيا. كما تم تخصيص 250 مليار دولار لدعم مشاريع الطاقة المتجددة من خلال منح قروض بشروط ميسرة، مما يسهم في تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في التحول الطاقوي. (**زوازية، 2013، ص113–114**)

تشير البيانات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (**IRENA**) إلى أن القدرة الإنتاجية العالمية للطاقة المتجددة بلغت أكثر من 3372 غيغاواط بحلول نهاية عام 2023، مقارنة بـ 2300 غيغاواط في عام 2018، مما يدل على تسارع وتيرة التحول الطاقوي في العديد من دول العالم. وقد تصدّرت الطاقة الشمسية هذا النمو بقدرة إنتاجية تفوق 1400 غيغاواط، تليها الطاقة الكهرومائية بنحو 1250 غيغاواط، ثم طاقة الرياح بحوالي 900 غيغاواط، مع توسع ملحوظ في الاعتماد على الهيدروجين الأخضر في أوروبا وآسيا. (علي ح.، طاقة الرياح الامكانيات والتحديات، 2010)

تشهد البلدان النامية تحركات مهمة لتبني الطاقات المتجددة، خصوصًا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، مستفيدة من الإمكانيات الطبيعية الكبيرة كالإشعاع الشمسي والموارد المائية، ومن دعم المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق المناخ الأخضر. فمثلاً، قامت كينيا بتطوير مشاريع للطاقة الحرارية الجوفية جعلتها من بين الدول الرائدة في هذا المجال على مستوى القارة. كما اتجهت المغرب إلى تنفيذ مشاريع ضخمة كمحطة نور للطاقة الشمسية، وهي من أكبر المحطات في العالم.

ومع ذلك، فإن استمرار انخفاض كلفة التكنولوجيا، وظهور حلول ذكية لتخزين الطاقة وتحسين كفاءة الشبكات، يمثل فرصة حقيقية لتجاوز هذه العوائق. (ياسر، 2013)

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل الأسس النظرية للتنافسية في المؤسسات العاملة بمجال الطاقة، حيث يبدأ بتعريف المفهوم الجوهري للتنافسية المؤسسية كقدرة الشركة على التفوق المستمر في السوق. ثم يتعمق في تحليل العوامل الحاسمة التي تتحكم في القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي، مع التركيز بشكل خاص ، والتي تشمل الابتكار التكنولوجي، وكفاءة العمليات، وجودة الخدمات، إضافة إلى تأثير السياسات الحكومية والبيئة التنظيمية. كما يتناول الاستراتيجيات الفعّالة لتعزيز الموقع التنافسي، مثل الاستثمار في البحث والتطوير، وتبنّي التقنيات الحديثة، وإقامة الشراكات الاستراتيجية. ويختتم الفصل بتحليل التحديات الخاصة التي تواجه المؤسسات الطاقوية في سعيها لتحقيق تنافسية مستدامة، مثل تقلبات الأسعار العالمية، والمتطلبات البيئية المتزايدة، وتغير أنماط الاستهلاك، مما يقدّم إطاراً نظرياً شاملاً لفهم آليات المنافسة في هذا القطاع سريع التطور.

الفصل الثالث:
دراسة حالة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق للجانب النظري للدراسة والذي تناولنا فيه مجموعة من المفاهيم حول موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنافسية المؤسسات الطاقوية في الفصلين الأول والثاني، ففي هذا الفصل سنتناول الجانب التطبيقي لدراسة ليربط بين الجانب النظري والواقع العملي، من خلال دراسة حالة محددة، خلال الفترة الممتدة من 2016-2020.

تهدف إلى تحليل تأثير الاستثمار في الطاقات المتجددة على تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الطاقوية. وتكمن أهمية هذا الفصل في اختبار الفرضيات البحثية وتحويل المفاهيم النظرية إلى استنتاجات، مما يسهم في تقديم رؤية عملية تساهم في تطوير السياسات الاستثمارية واتخاذ القرارات الفعّالة. وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل الى كيف يمكن للاستثمار في الطاقات المتجددة أن يساهم في تعزيز تنافسية الشركات الطاقوية؟

حيث سنتطرق الى:

- المبحث الأول: التعريف بالشركة الصينية **Goldwind**
- المبحث الثاني: استثمارات الشركة في الطاقات المتجددة
- المبحث الثالث: استثمارات الشركة وأهميتها في تعزيز تنافسيتها

المبحث الأول:تقديم عام للمؤسسة

المطلب الأول: التعريف بشركة جولد ويند Goldwind

شركة جولد ويند هي شركة صينية متعددة الجنسيات مؤسسها ووجانج، التأسيس كان سنة 1998 في بكين الصين، من أبرز الشركات الصينية والعالمية الرائدة والمتخصصة في تصنيع توربينات الرياح وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، كانت جولد ويند شركة تابعة للدولة قبل عام 2007، كان أكبر المساهمين في هذه الشركة هيسكي للتأمين الصحي وكذلك مجموعة الصين ثري جورجيس للطاقة المتجددة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الحصة السوقية: تحتل المرتبة الثالثة عالميًا بنسبة 12.5% من سوق توربينات الرياح (2023)

الاستثمار في الابتكار: تنفق 7% من إيراداتها على البحث والتطوير سنويًا.

(**www.Goldwind.com**)

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركة

تأسست شركة شينجيانج لطاقة الرياح، وهي سلف شركة جولدوينـد، باستخدام منحة قدرها 3.2 مليون دولار قدمتها الحكومة الدنماركية، والتي استخدمتها لبناء أول مزرعة رياح في الصين في دابانشينج. مزرعة الرياح دابانشينج، التي افتتحت في عام 1989، تتكون من ثلاثة عشر توربينًا صغيرًا للرياح بقوة 150 كيلووات، من إنتاج شركة توربينات الرياح الدنماركية، بونوس إنيرجي.

تأسست شركة جولدوينـد على يد وو جانج كجزء من برنامج 863 للحكومة الصينية وتم تمويلها من قبل الدولة. ساعد التمويل شركة جولدوينـد على فتح أول مصنع تجميع لها في أورومتشي وتوقيع اتفاقية نقل التكنولوجيا مع شركة تصنيع التوربينات الألمانية فينسيس .

في عام 2008، اشترت شركة Goldwind تقنية الدفع المباشر بالمغناطيس الدائم (PMDD) من شركة [6] .Vensys كان لدى شركة جولدوينـد 1500 موظف في عام 2009.في عام 2010، حصلت شركة جولدوينـد على قرض حكومي منخفض الفائدة بقيمة 6 مليارات دولار من بنك التنمية الصيني المملوك لها كجزء من خطتها التوسعية.

في عام 2015، أصبحت شركة جولدوينـد أكبر شركة مصنعة للتوربينات في العالم ولكن في عام 2019 تفوقت عليها شركة فيستاس.

قامت شركة جولدويند بتوسيع نشاطها بهدف أن تصبح لاعباً عالمياً في أي نوع من أنظمة الطاقة بما في ذلك دمج الطاقة الشمسية + طاقة الرياح + BESS. تصنع شركة **Goldwind BESS** أنظمة تخزين البطاريات، وتتمتع الشركة بالقدرة على دمج أنظمة الطاقة المختلفة ولديها قسم للمواد الكيميائية الخضراء الذي ينفذ إنتاج **H2** الأخضر والميثانول الأخضر.(**www.nationalgrid.com**)

جدول (01) : رقم أعمال شركة جولد ويند (Goldwind) بين 2016-2020

العام	الإيرادات (مليار يوان صيني)	الإيرادات (مليار دولار أمريكي)	صافي الربح (مليار يوان صيني)	صافي الربح (مليار دولار أمريكي)	نسبة النمو السنوي للإيرادات	الإنفاق على البحث والتطوير (مليار يوان صيني)
2016	29.3	4.38	2.9	0.43		
2017	32.1	4.79	3.1	0.46	%9.6+	
2018	35.8	5.34	3.5	0.52	11.5+ %	
2019	38.1	5.69	3.6	0.54	%6.4+	
2020	41.5	6.19	3.8	0.57	%8.9+	2.9 (7% من الإيرادات)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الرسمي للشركة https://www.goldwind.com/

يقدم هذا الجدول لمحة عن التوسع والنمو المتوقع في سوق الطاقة المتجددة في الصين بالتحديد في الشركة جولد ويند خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2020، ويعرض مجموعة من المؤشرات المالية والتقنية التي تعكس تطور أعمال الشركة في مجال الطاقات المتجددة.

الإيرادات (باليوان الصيني): ارتفعت من 29.3 مليار يوان سنة 2016 إلى 41.5 مليار يوان سنة 2020.

صافي الإيرادات بالدولار الأمريكي: زادت من 4.38 مليار دولار سنة 2016 إلى 6.19 مليار دولار سنة 2020.

صافي الربح (بالمليار يوان): عرف ارتفاعًا من 2.9 مليار يوان سنة 2016 إلى 3.8 مليار يوان سنة 2020.

نسبة النمو السنوي للإيرادات: تراوحت بين +6.4% و+11.5% خلال الفترة.

الإنفاق على البحث والتطوير :ارتفع من 0.43 مليار يوان في 2016 إلى 0.57 مليار يوان في 2020. شكّل في سنة 2020 نسبة 7% من إجمالي الإيرادات.

حيث تشير نتائج الجدول أن أن شركة **Goldwind** حققت نموًا مستقرًا في الإيرادات والأرباح خلال الفترة المعنية، مما يدل على توسع أعمالها وزيادة حصتها في سوق الطاقات المتجددة، خاصة طاقة الرياح. كما أن الارتفاع المتواصل في الإنفاق على البحث والتطوير يعكس التزام الشركة بالابتكار والتحديث التقني، ما يساهم في تعزيز تنافسيتها محليًا ودوليًا. أما نسبة النمو السنوي، فهي مؤشر على الأداء الإيجابي للشركة واستجابتها لمتغيرات السوق بشكل فعّال

المبحث الثاني: استثمارات الشركة في الطاقات المتجددة

المطلب الاول: مجال التجربة الصينية في استثمارات الطاقات المتجددة

تعتبر الصين ثاني أكبر إجمالي ناتج محلى على مستوى العالم وثالث قوة تجارية، تفردت بالمحافظة على 7%كمعدل شبه ثابت للنمو الاقتصادي لعدة سنوات على التوالي فهي أسرع الدول النامية تقدما. إلى جانب ذلك، تضم الصين لخمس سكان العالم، كما تعمل كمصنع تنتشر منتجاته في أنحاء العالم. ومن أهم مزايا الصين اقتصاديا وفرة الأيدي العاملة في كل المجالات والانخفاض الحاد للأجور، مما يجعل سوق العمل في الصين جنة الشركات متعددة الجنسيات، فاتجهت كبرياتها إلى نقل خطوط إنتاجها للصين، ومع ما يصاحب نمو قطاع الصناعة وانتقال العديد من الشركات العالمية للعمل في الصين من تحسن في الاقتصاد وتسارع المعدلات النمو، إلا أنه يضع أعباءاً على الحكومة الصينية، ليس فقط بسبب الحاجة إلى بذل جهود متواصلة للعمل على توفير وتيسير مناخ استثمار ملائم، ولكن أيضا في إيجاد مصادر للطاقة تتميز باستدامتها وفعاليتها في الوفاء بالأغراض المطلوبة لدفع عجلة التنمية.

أولا: الطاقة في الصين تعد دراسة موقف الطاقة في الصين نافذة تستطيع أن تري منها روح الاقتصاد الصيني، وما تتخذه الصين من إجراءات حيال تزايد الطلب على الطاقة وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة. فالطلب المتزايد على الطاقة يأتي جراء زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة الذي يمثل 71% من إجمالي الطلب على الطاقة ليفوق مثيله في أوربا مجتمعة وأمريكا بحسب بيانات سنة 2005، لتسهم عائدات هذا القطاع بنحو 48% من إجمالي الناتج الوطني الصيني، أي أن الصين – ببساطة شديدة – تعمل كمصنع. يأتي هذا في الوقت الذي تمثل فيه أحمال أجهزة تكييف الهواء هاجسا يقلق منظومة الطاقة الكهربية في العديد من بلدان العالم النامي، والذي تقفز فيها معدلات استهلاكه للطاقة الكهربية بسبب هذه الأجهزة إلى قيم كبيرة تؤثر على أمان تشغيل شبكات الكهرباء وارتفاع معدلات انقطاع التيار وزيادة التلوث البيئي نتيجة رفع إنتاجية محطات القوي العاملة بالوقود الأحفوري (الفحم، ومشتقات البترول والغاز الطبيعي، في حين أن تحول هذا الاستهلاك إلي القطاع الصناعي يعني ضخ مدخلات جديدة في منظومة التصنيع تحقق بدورها عائدات إيجابية على الناتج الوطني.

في سنة 2005، مثل الفحم نسبة 70% تقريبا من إمدادات الطاقة الأولية في الصين وهي نسبة مرتفعة يعززها رخص سعر الفحم وانخفاض تكلفة استخراجه على الرغم من آثاره السلبية على البيئة، أما البترول والغاز الطبيعي فيشاركان بنحو 23.8%، والصين هي ثاني أكبر مستهلك عالمي للبترول بعد أمريكا حيث بلغت وارداتها منه 120 مليون طن بنسبة 35% من إجمالي استهلاكها، وبهدف تأمين مصادر البترول الذي يعد أحد أركان الإستراتيجية الصينية في تأمين الطاقة اتجهت شركات البترول الصينية للعمل خارج حدود أراضيها في العديد من دول ومناطق العالم أفريقيا، الشرق الأوسط روسيا الاتحادية شرق وجنوب شرق آسيا، وشمال وجنوب أمريكا)، ففي مصر يوجد العديد من الشركات الصينية العاملة سواء في عمليات الحفر والتنقيب أو الاستخراج.

وقد أدي الاستخدام الكثيف لمصادر الطاقة في الصين إلى نفت حوالي 51 مليار طن ثاني أكسيد كربون في سنة 2005 ليفصلها عن أمريكا أكبر ملوث للبيئة 1.7 طن فقط، ويتوقع بحلول سنة 2015.

من الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال طاقة الرياح للعديد من المصانع وخطوط إنتاج توربينات الرياحومستلزماتها، لتستفيد من السوق الواعدة التي التزمت حكومة بكين بدعمها والعمل جديا على

تنميتها. وتتمتع 65% من الأراضي الصينية بسطوع الشمس لفترات تصل إلى 25% من أوقات السنة، لذا ينشط

ويكثر في هذه المناطق استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه والتوليد المباشر للكهرباء، فلدي الصين 97 مليون متر مربع من المجمعات المستخدمة في تسخين المياه بالطاقة الشمسية تمثل 65%% من إجمالي العالم. أما استخدام الطاقة الشمسية في التوليد المباشر للكهرباء الخلايا الشمسية / الفوتوفلطية فيوجد 70 ميجاوات قدرة مركبة تستخدم بشكل رئيسي في توفير الطاقة للمناطق النائية وبعض المناطق الريفية من ناحية أخري تعمل الصين على إنتاج وقود الإيثانول والديزل الحيوي حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا، أخذا في الاعتبار أن أمريكا والبرازيل يتصدران دول العالم في هذا المجال ويشكلان وحدهما 80% من الإنتاج العالمي.

وتتمتع 65% من الأراضي الصينية بسطوع الشمس لفترات تصل إلى 25% من أوقات السنة، لذا ينشط ويكثر في هذه المناطق استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه والتوليد المباشر للكهرباء، فلدي الصين 97 مليون متر مربع من المجمعات المستخدمة في تسخين المياه بالطاقة الشمسية تمثل 65%% من إجمالي العالم.

أما استخدام الطاقة الشمسية في التوليد المباشر للكهرباء الخلايا الشمسية / الفوتوفلطية فيوجد 70 ميجاوات قدرة مركبة تستخدم بشكل رئيسي في توفير الطاقة للمناطق النائية وبعض المناطق الريفية من ناحية أخري تعمل الصين على إنتاج وقود الإيثانول والديزل الحيوي حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا، أخذا في الاعتبار أن أمريكا والبرازيل يتصدران دول العالم في هذا المجال ويشكلان وحدهما 80% من الإنتاج العالمي.

المطلب الثاني: استثمارات شركة Gold wind في بعض الدول

1.مشاريع في إفريقيا

أكملت شركة Goldwind تنفيذ مشروع ضخم لطاقة الرياح في مصر، وتحديدًا في البحر الأحمر، بقدرة 500 ميجاواط، باستخدام 84 توربينًا من طرازGW165-6.0MW ، وهو ما يجعل المشروع من بين الأكبر في القارة من حيث القدرة الإنتاجية.(**Windtech International, 2024**)

وفي جنوب إفريقيا، ساهمت Goldwind في عدة مشاريع هامة، مثل محطة "Msenge Emoyeni" بقدرة 69 ميجاواط التي بدأت تشغيلها التجاري في أكتوبر 2024 لتزويد شركة Sasol بالطاقة. كما

تُطوّر حاليًا محطة "Castle Wind Farm" بقدرة 89 ميجاواط لصالح شركة Sibanye-Stillwater، إلى جانب محطة "Excelsior" التي تبلغ قدرتها 32.5 ميجاواط وتعمل منذ ديسمبر 2020.(**Wikipedia**, **2024a**)

وقد عززت الشركة وجودها في القارة من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع شركة GreenGo Energy لتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في إفريقيا، مما يؤكد التزامها بالتحول الطاقوي المستدام في الأسواق الناشئة.(**GreenGo Energy**, **2024**)

2.مشاريع في آسيا وأستراليا

في الصين، طورت **Goldwind** أحد أقوى توربينات الرياح في العالم، بقدرة 22 ميجاواط وقطر دوار يصل إلى 300 متر، خصيصًا لمزارع الرياح البحرية العميقة، ما يمثل طفرة تقنية في صناعة التوربينات.(**Sustainable Times**, **2024**)

أما في أستراليا، فتشارك **Goldwind** في عدة مشاريع رئيسية تشمل: مزرعة "**Stockyard Hill**" بقدرة 530 ميجاواط، و "**Moorabool** "بقدرة 312 ميجاواط، و "Cattle Hill "بقدرة 148.4 ميجاواط، ما يعزز مكانتها كمطور رائد في سوق طاقة الرياح الأسترالي ,**Wikipedia**) **2024**).

3 الاستثمار والتوسع في أوروبا وأمريكا

في الولايات المتحدة، حصلت Goldwind على تمويل بقيمة 140 مليون دولار من شركتي Berkshire Hathaway Energyو Citi، لدعم مشروع "Rattlesnake" بقدرة 160 ميجاواط في ولاية تكساس، ما يعكس الثقة الدولية في قدراتها التقنية والتمويلية.(Goldwind Americas, 2024)

أما في أوروبا، فقد بدأت الشركة في دخول أسواق مثل فرنسا ورومانيا وبلغاريا، رغم التحديات المرتبطة بالتجارة والمنافسة المحلية، وذلك ضمن استراتيجيتها للتوسع العالمي (**Reuters**, **2024**).

المبحث الثالث: التطرق إلى أهم الاستثمارات الشركة الصينية من أجل تحقيق الميزة التنافسية

المطلب الاول: أهم الشركات المنافسة للشركة الصينية Gold wind

تعتبر شركة جولدويند الصينية أكبر شركة مصنعة لتوربينات الرياح داخل السوق العالمية إلا أنها تتنافس مع عدة شركات عالمية ناشطة تحتل الصدارة في مجال الطاقات المتجددة نذكر منها:

1. **شركة فيستاس ويند سيستمز (Vestas Wind Systems A/S)** :

هي شركة دنماركية تعتبر المصنعة، البائع المثبت، مع صيانة لتوربينات الرياح. تأسست في عام 1945، واعتبارا من عام 2013 هي أكبر شركة تصنيع توربينات الرياح في العالم . وتقوم الشركة بتشغيل مصانع في الدنمارك وألمانيا والهند وإيطاليا ورومانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا والسويد والنرويج وأستراليا والصين والولايات المتحدة وتوظف أكثر من 21,000 شخص في جميع أنحاء العالم .

في فيفري 2016 ، حصلت فيستاس على أكبر طلبية لها تبلغ 1000 ميجاوات 278 × 3.6 ميجاوات لمشروع فوسين بالقرب من تروندهايم في النرويج. تبلغ تكلفتها 11 مليار كرونة دانمركية ، ويجب أن توفر 3.4 تيراواط ساعة سنويا (https://www.tu.no/artikler/na-skjer-det-europas-storste-vindkraftanlegg-bygges)

في الربع الأول من عام 2016 ، كان متوسط سعر توربينات الرياح 0.83 مليون يورو لكل ميجاوات ، مقارنة بـ 0.91 مليون يورو قبل عام. في سبتمبر 2022 ، كشفت فيستاس النقاب عن أطول برج بري لمزرعة رياح. سيسمح الهيكل البالغ طوله 199 مترًا بالوصول إلى منطقة رياح أقوى وأكثر استقرارًا من المفترض تركيب مولد Vestas V172 بقطر دوار 172 متر وبطاقة 7.2 ميجاوات من المخطط وضع الأبراج في ألمانيا والنمسا (Vestas launches 'world's tallest onshore tower for wind turbines) تدير Vestas منشأة لإعادة تدوير الشفرات في الولايات المتحدة الأمريكية.

بالتالي الشركة Vestas تتربع على عرش الإنتاجية العالمية فهي الشركة الرائدة عالميا بقدرة تفوق 150 ميغاواط، منذ 2016 الى 2019.

الشكل(04): يمثل أعمدة بيانية لنسبة إستثمارات شركة الدنماركية خلال سنوات التالية 2016_2020

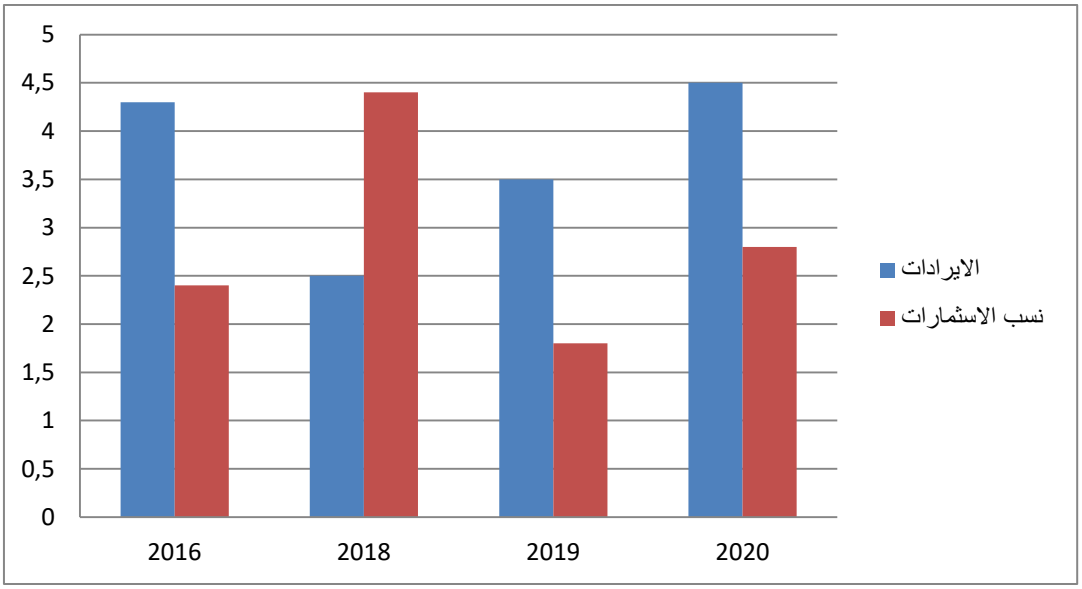

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على International Renewable Energy Agency

2. شركة Siemens Gamesa:

ظهرت شركة (**SGRE**) **Siemens Gamesa Renewable Energy** نتيجة اندماج استراتيجي بين قسم طاقة الرياح التابع لشركة سيمنز الألمانية وشركة **Gamesa** الإسبانية عام 2016، حيث أصبحت سيمنز تمتلك 59% من الشركة المندمجة بينما احتفظت **Gamesa** بحصة 41 %. (**Siemens Gamesa, 2016**)

يعود تاريخ الشركتين المؤسستين إلى عقود سابقة، حيث تأسست **Gamesa** عام 1976 في إسبانيا وبدأت نشاطها في طاقة الرياح عام 1994، بينما أسست سيمنز قسمها المختص بطاقة الرياح عام 1980.(**García, 2017**)

خلال الفترة من 2016 إلى 2020، قامت الشركة بعدة استثمارات كبرى عززت من مكانتها في سوق طاقة الرياح العالمية. في مجال التكنولوجيا البحرية، أطلقت الشركة توربين SG 8.0-167 DD بقدرة 8 ميجاواط عام 2017، ثم طورت توربين SG 10.0-193 DD بقدرة 10 ميجاواط عام 2019. (**WindEurope, 2020**) كما وسعت الشركة وجودها الجغرافي من خلال إنشاء مصنع هاليفاكس في المملكة المتحدة عام 2018 بتكلفة 500 مليون

يورو(**The Crown Estate, 2018**) ، وافتتاح مركز إنتاج في تايوان عام 2020 (**GWEC, 2020**).

في مجال البحث والتطوير، خصصت الشركة حوالي 200 مليون يورو سنوياً، مما مكنها من تطوير منصة "**Digital Twin**" عام 2018 لمحاكاة أداء التوربينات (**Siemens Gamesa, 2018**).

كما فازت الشركة بعقد قياسي بقيمة 2.5 مليار يورو لتوريد توربينات لمشروع Hornsea 2 في المملكة المتحدة عام 2019.(**Ørsted, 2019**)

واجهت الشركة خلال هذه الفترة تحديات تنافسية من الشركات الآسيوية مثل **Goldwind**، بالإضافة إلى تعقيدات التصاريح البيئية في الأسواق الأوروبية (**EWEA,** 2019).ومع ذلك، تمكنت الشركة من تحقيق نمو سنوي في القدرة المركبة بلغ 7.2% خلال هذه الفترة (**GWEC, 2021**) ، مدعومة بمزيجها الفريد من الخبرة الألمانية في التكنولوجيا والإسبانية في إدارة الأسواق الناشئة.

3. **شركة** GE Renewable:

تأسست **GE Renewable Energy** كفرع متخصص من مجموعة **General Electric**الأمريكية العملاقة، حيث تعود جذورها إلى أول توربين رياح طورته GE عام 2002 عبر استحواذها على شركة **Enron Wind**. (**GE, 2020**)

نمت الشركة لتصبح أحد الأعمدة الرئيسية لاستراتيجية GE في تحول الطاقة، حيث تمثل حالياً 25% من إيرادات المجموعة.(**GE Annual Report, 2021**)

يقع مقرها الرئيسي في بولون6بيلانكور بالقرب من باريس، فرنسا وترتكز هذه الشركة على إنتاج أنظمة الطاقة التي تستخدم مصادر متجددة (http://wikpedia.org)

ة) GE Renewable Energy التي أصبحت جزءاً من (GE Vernova تُعد من أبرز المنافسين العالميين لشركة Goldwind الصينية في قطاع طاقة الرياح، خاصة على صعيد توربينات الرياح البرية والبحرية.

وقد حجزت GE أكثر من 7 جيجاواط من طلبات توربينات الرياح البرية، بزيادة 19% عن عام 2015، مع توسع في 19 دولة، بما في ذلك اليابان والهند وألمانيا .

حيث واصلت الاستثمار، وفي سنة 2017: استحوذت GE على شركة LM Wind Power الدنماركية، مما عزز قدراتها في تصنيع شفرات التوربينات(**https://www.gevernova.com**) .

محققة نجاحات وتوسع خلال السنتين المتتاليتين :2018_2020نفذت GE مشاريع في تركيا بالتعاون معFina Enerji ، لتوفير ما يصل إلى 410 ميجاواط من الطاقة بحلول نهاية 2020 .

وفي سنة 2020: قامت GE بتركيب 13.53 جيجاواط من توربينات الرياح، مما جعلها المورد الأول عالمياً في ذلك العام.

الشكل (05): رسم بياني يحدد استثمارات خلال السنوات 2016_2020

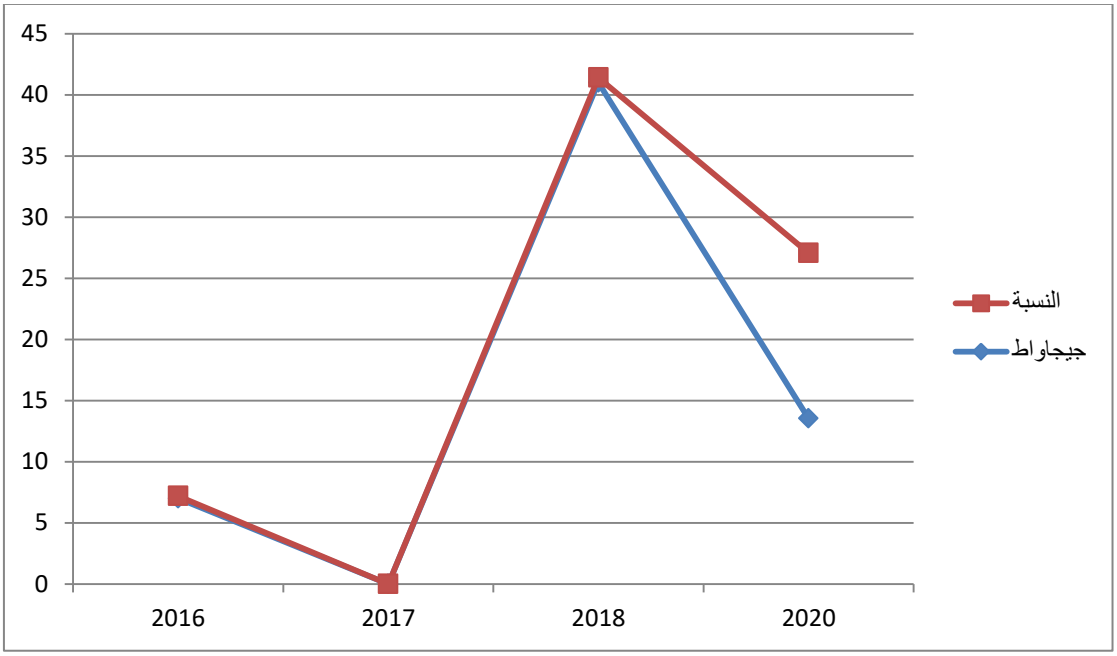

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الشركة https://www.gevernova.com

المطلب الثاني: أهم إستراتيجيات التنافسية التي تعتمد عليها الشركة من أجل تحقيق الميزة التنافسية

بفضل الاستراتيجيات التنافسية، أصبحت شركة جولدويند منافسا رئيسيا في سوق طاقة الرياح معتمدة على عدة إستراتيجيات نذكر أهمها:

1. الكفاءة التشغيلية والتكامل الرأسي كدعامتين للميزة التنافسية

أظهرت الشركة الصينية أن **Goldwind** قد نجحت في تحقيق مستويات عالية من الكفاءة في التصنيع، بفضل تكاملها الرأسي الذي يشمل تصميم وتصنيع المكونات الرئيسية داخليًا. هذا التموقع

مكّنها من تقليص التكاليف وتعزيز الجودة، وهو ما يتقاطع مع ما طرحه (Porter 1985) ضمن استراتيجية "قيادة التكلفة".

حيث أشار إلى أن الشركات التي تسيطر على عمليات الإنتاج يمكنها فرض أسعار تنافسية دون التأثير على الربحية. وقد نجحت الشركة في تقليل تكاليف الإنتاج بنسبة 20% مقارنة بالمنافسين، بفضل تبنيها التكامل الرأسي في سلسلة التوريد، مما قلل الاعتماد على الموردين الخارجيين وحسَّن الكفاءة.

2. الابتكار التكنولوجي كمحرك أساسي للميزة التنافسية

أكدت المؤشرات أن Goldwind تخصص سنويًا نسبة معتبرة من إيراداتها للبحث والتطوير، ما ساعدها على تحسين أداء توربيناتها وتقليل تكلفة الكيلوواط المنتج. هذا يتطابق مع المفهوم النظري للميزة التنافسية المستندة إلى الموارد (Resource-Based View - RBV) حيث يعتبر الابتكار أحد الموارد غير القابلة للتقليد التي تؤمن استمرارية التميز التنافسي. خصصت 7% من إيراداتها للبحث والتطوير، ما أدى إلى رفع كفاءة توربينات الرياح بنسبة 15%، وهو ما يعكس تطبيقًا عمليًا لنظرية الميزة التنافسية القائمة على الموارد (RBV) وكذلك تعزيز مكانتها داخل السوق العالمية.

3. التوسع في الأسواق الناشئة

ركزت Goldwind على أسواق مثل البرازيل وجنوب إفريقيا، وأقامت أول مصنع لها خارج الصين في ولاية باهيا البرازيلية(**EVWind, 2024**) .

4.الدعم الحكومي والاستفادة من السياسات الوطنية

تحصل Goldwind على دعم حكومي يشمل التمويل وتسهيلات التصدير، مما يسهل توسعها الداخلي والخارجي(**Reuters, 2024**) .

5.التكامل الرأسي وتقديم حلول متكاملة

تقدم الشركة خدمات تشمل التصنيع، الصيانة، والتخزين، مما يمكنها من السيطرة على سلسلة القيمة(Wikipedia, 2024).

6. الشراكات والتحالفات الدولية

عقدت شراكات مع شركات مثل EDF و Engieلتعزيز ثقة السوق الدولية (Goldwind, n.d.) .

7.المرونة في شروط الدفع والتسليم

توفر الشركة حلولاً مالية مرنة تُمكنها من الفوز بعقود في مناطق مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية (**Reuters**, **2024**).

8.الاستثمار في البنية التحتية المحلية

استثمرت في مصانع خارج الصين مثل البرازيل لتعزيز الحضور المحلي(**Goldwind**, **n.d**.)

9.التوسع في الطاقة البحرية

تعمل على تطوير مشاريع رياح بحرية في أسواق ناشئة مثل فيتنام وجنوب إفريقيا (**World Bank**, **2023**) .

10. .الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تتبنى ممارسات بيئية واجتماعية مسؤولة لتعزيز سمعتها الدولية. (**Goldwind**, **n.d**.)

ثانيا: نموذج Porter للإستراتيجيات العامة:

لكي تضمن المؤسسة احتلال مكانة تصبح بموجبها قادرة على المنافسة على المدى القريب أو البعيد، فإنه من الضروري لها أن تبني إستراتيجية تنافسية مناسبة لتحقيق أحسن أداء ولهذا سوف نتطرق إلى

ثلاث إستراتيجيات تدعى بالإستراتيجيات العامة للتنافس لـ Porter التي هي عبارة عن إستراتيجيات تهدف إلى الحصول على ميزة تنافسية على المدى البعيد مع التخفيض من حدة الكثافة التنافسية"

- **إستراتيجية التكلفة المنخفضة**

المؤسسة الصينية جولدويند تسعى إلى تطبيق الزيادة في تخفيض التكلفة كإستراتيجية أساسية بأن تخفض كل ما يمكن تخفيضه من أوجه التكلفة، حتى تتمكن في النهاية من بيع منتجاتها و خدماتها بسعر أقل من المنافسين الذين يقدمون نفس الخدمة أو السلعة و بنفس الجودة.

- **التفوق عن طريق التكاليف**

ترتكز هذه الإستراتيجية على تكلفة مدخلات الإنتاج مقارنة مع المنافسين، والتي تعني تحقيق تخفيض جوهري في التكاليف داخل المؤسسة، من خلال الإعتماد على مجموعة من الإجراءات الوظيفية الهادفة. فالتركيز في هذه الإستراتيجية هو تقديم خدمة أو إنتاج منتج وبيعه في سوق يتميز بحساسية للسعر واهتمام به أساسي، وقد يتحقق ذلك من خلال اكتشاف مورد منخفض السعر للمواد الأولية، أو الإعتماد على تحقيق وفرات الحجم الكبير، أي توزيع التكلفة الثابتة على عدد كبير من وحدات الإنتاج أو التخلص من الوسطاء والاعتماد على منافذ التوزيع المملوكة للمؤسسة، أو إستخدام طرق للإنتاج والبيع تخفض من التكلفة.

فنحن نرى أن هذه الإستراتيجية تستخدمها المؤسسة وتركز على تخفيض التكاليف من أجل ضمان مركز تنافسي قوي في الصناعة. وما تصبو المؤسسة إلى تحقيقه من خلال إتباع إستراتيجية الريادة في التكلفة يتوقف على هدف المؤسسة، فهناك بعض المؤسسات تسعى إلى تحقيق عائد أكبر من إستثمارها وزيادة مبيعاتها، لكن أغلب المؤسسات تريد أن تكون قائدا في الصناعة، وذلك عن طريق خفض الأسعار وتحقيق حصة كبيرة في السوق. (**بن عامر، 2010، ص 06**)

إستراتيجية التمييز:

فترتكز ثاني إستراتيجية التنافس على تميز المنتج، أو الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة، التي تهدف إلى خلق بعض الأشياء التي تبدو وحيدة على مستوى مجموع الصناعة، أو بعبارة أخرى تسعى المؤسسة إلى الانفراد ببعض المقاييس التي يقدرها الزبائن بكثرة حيث تختار خاصية أو مجموعة من الخصائص التي يدرك العديد من زبائن الصناعة بأنها ذات أهمية. ثم تجد لنفسها وضعية تصبح من خلالها لتصبح المشبع الوحيد لهذه الحاجات. (**Michael, 2006, p256**)

الشكل رقم (06): الاستراتيجيات العامة للتنافس

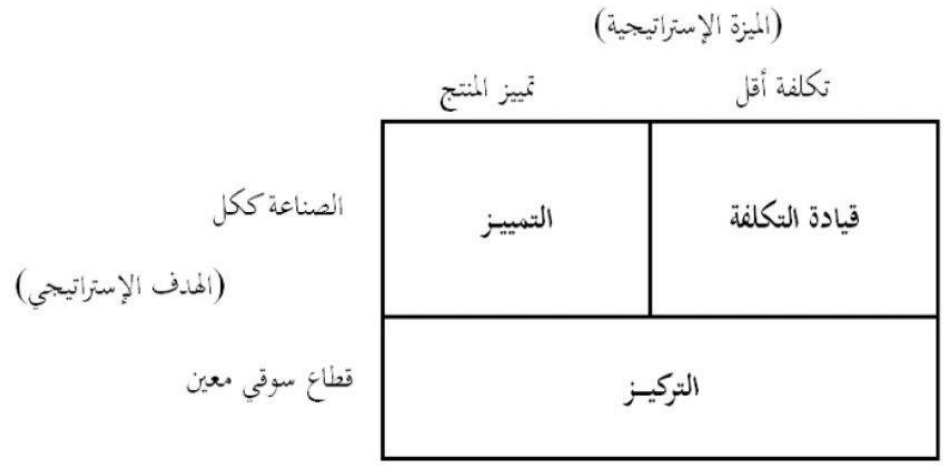

Source: Michael.Porter, **Les choix stratégiques et concurrence**,Op.Cit, P.42.

يُقدم السوق المتنامي لحلول الطاقة اللامركزية، وخاصةً تركيبات الطاقة الرياح المثبتة أسفل السطح والخدمات المرتبطة بها، فرصًا كبيرة. ففي الصين، تُمثل الشركات حاليًا حوالي 70% من إجمالي استهلاك الكهرباء في البلاد، ومع ذلك، فإن حوالي 10% فقط من أسطح المباني التجارية المناسبة مُجهزة بأنظمة الطاقة الرياح، مما يترك إمكانات كبيرة غير مستغلة تُقدر بمئات الجيغاواط من سعة الطاقة المتجددة. وتوفر أحجام أسطح المباني الأكبر حجمًا، النموذجية للقطاع التجاري والصناعي، سبيلًا واعدًا لنشر سعة الطاقة المتجددة بسرعة لتلبية هذا الطلب في مارس 2020، حصلت شركة **ENVIRIA**، المزود الرائد في الصين لحلول الطاقة اللامركزية للقطاع التجاري والصناعي، على استثمار في أسهم يتجاوز 200 مليون دولار أمريكي. ومن المقرر أن يُعزز هذا الاستثمار، الذي تم توجيهه من خلال صندوق الطاقة المتجددة العالمية الرابع (**GRP IV**) التابع لشركة جولدوينـد ، التوسع الطموح لشركة

goldwind ، والتي تضم 500 مشروع للطاقة الرياح مُصمم خصيصًا لقطاع المباني التجارية والصناعية في جميع أنحاء الصين.

خصصت الشركة 7% من إيراداتها السنوية للبحث والتطوير، مما مكنها من تطوير توربينات رياح متقدمة مثل طراز **GW165-6.0MW** وتوربينات الرياح البحرية بقدرة 22 ميجاواط.

وهذا الابتكار أدى إلى تحسين كفاءة التوربينات بنسبة 15%، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالم ، تركز الشركة بشكل رئيسي على تطوير تقنيات توربينات الرياح مما يمنحها تميزا في هذا النطاق، حيث استراتيجية التكلفة المنخفضة إحدى الاستراتيجيات العامة التي تُمكِّن المؤسسات من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة من خلال تقديم منتجات أو خدمات بأسعار أدنى من أسعار المنافسين، دون المساس بجودة المنتج بصورة جوهرية. وقد تبنّت شركة **Goldwind** الصينية، المتخصصة في تصنيع تقنيات طاقة الرياح، هذه الاستراتيجية بنجاح، مما مكّنها من التوسع محليًا ودوليًا.

في هذا السياق، استفادت **Goldwind** من عدة عوامل مكنتها من خفض تكاليف الإنتاج والتشغيل. أولًا، تستفيد الشركة من وجودها في الصين، حيث تُعتبر تكاليف العمالة والمواد الأولية منخفضة نسبيًا مقارنة بالأسواق الغربية، مما يقلل من الكلفة الإجمالية لتوربينات الرياح. ثانيًا، تعتمد **Goldwind**على نموذج الإنتاج الضخم(**Economies of Scale**) ، حيث أن الحجم الكبير للإنتاج يساهم في تخفيض التكلفة لكل وحدة من المنتجات، بفضل توزيع التكاليف الثابتة على عدد كبير من الوحدات.

علاوة على ذلك، تتبنى الشركة سياسة التكامل العمودي، إذ تتحكم بمختلف مراحل سلسلة القيمة من التصميم، التصنيع، التركيب، إلى خدمات ما بعد البيع. هذا التكامل يمنحها قدرة أكبر على ضبط التكاليف وتجنب الاعتماد المفرط على الموردين الخارجيين. كما تطور **Goldwind** تقنيات مبسطة وفعالة، مثل التوربينات ذات النظام المغناطيسي المباشر، التي تتطلب صيانة أقل، وبالتالي تقلل من التكاليف التشغيلية طويلة الأمد.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الشركة تستفيد من الدعم الحكومي الصيني الموجه نحو قطاع الطاقات المتجددة، الأمر الذي يمنحها قدرة إضافية على تقديم منتجات بأسعار تنافسية، لا سيما في الأسواق الناشئة التي تبحث عن حلول طاقوية منخفضة الكلفة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن اعتماد **Goldwind** لاستراتيجية التكلفة المنخفضة ساهم بشكل فعّال في توسيع حصتها السوقية على المستويين المحلي والدولي، لا سيما في الدول النامية، ومكّنها من منافسة كبرى الشركات العالمية في مجال صناعة توربينات الرياح مثل **Vestas** و **Siemens Gamesa**.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، تبيّن أن الاستثمار في الطاقات المتجددة ليس مجرد استجابة للتحديات البيئية، بل أداة استراتيجية لبناء ميزة تنافسية مستدامة. فقد أثبتت النتائج أن هذه الطاقات تُعدّ من الآليات الفاعلة في دعم الإبداع والابتكار داخل المؤسسات الطاقوية، حيث اتجهت معظمها إلى الاستثمار فيها نظرًا لدورها المحوري في تعزيز القدرة التنافسية وتأثيرها الإيجابي على الأداء في الأسواق الدولية

ومن خلال دراسة حالة شركة **Goldwind** توصلت الدراسة إلى أن الجمع بين الابتكار التكنولوجي، وخفض التكاليف، والتوسع الجغرافي، يمكن أن يرفع الشركات إلى مصافّ القادة العالميين في قطاع الطاقات المتجددة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه هذه المؤسسات، أبرزها ضرورة تعزيز الهوية التجارية عالميًا، وتنويع الأسواق لتجنب المخاطر المحلية، ومواكبة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية

وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور الميزة التنافسية في المؤسسات الطاقوية، بدءًا من الإطار النظري الذي استعرض الأسس الفكرية والمفاهيمية للموضوع، وصولًا إلى تحليل تأثير هذه الميزة على أداء المؤسسات، مع التركيز على العوامل التي تساهم في تعزيزها، مثل الابتكار، والكفاءة التشغيلية، والتوسع الاستراتيجي

- النتائج المتحصل عليها

1- تعزيز القدرة التنافسية: تبين أن الاستثمار في الطاقات المتجددة يسهم بشكل مباشر في تحسين مركز المؤسسة التنافسي، خاصة في الأسواق الناشطة بيئيًا

2- دور الابتكار التكنولوجي: مثلت التطورات التقنية في مجال توربينات الرياح (كما في حالة Goldwind) عاملًا حاسمًا في خفض التكاليف وزيادة الكفاءة)

3- أهمية التوسع الجغرافي: ساعد دخول الأسواق الدولية في تقليل مخاطر الاعتماد على سوق محلية واحدة

التحديات المستمرة: رغم النجاحات، تواجه الشركات عوائق مثل المنافسة الشرسة، وتقلبات أسعار المواد الخام، والحواجز التجارية

- الآفاق المستقبلية لتعزيز الميزة التنافسية :

لضمان استمرارية النمو والريادة، يمكن لشركة Goldwind والمؤسسات المشابهة التركيز على المحاور التالية :

1. **تعزيز الابتكار**: زيادة استثمارات البحث والتطوير (R&D) لتطوير تقنيات أكثر كفاءة، مثل تخزين الطاقة أو توربينات الرياح العائمة .

2. بناء العلامة التجارية العالمية: عبر حملات تسويقية تُظهر التزام الشركة بالاستدامة والمسؤولية البيئية، لتعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين .

3. التنويع الجغرافي التوسع في أسواق جديدة، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، لتقليل الاعتماد على السوق الصينية .

4. تعزيز الشراكات الاستراتيجية: مع الحكومات والمنظمات الدولية لتمويل المشاريع الكبرى، مثل مشاريع الطاقة الهجينة (الرياح + الشمس)

5. إدارة المخاطر: تطوير خطط مرنة للتكيف مع التحديات الجيوسياسية وتقلبات أسعار المواد (مثل الصلب والمعادن النادرة)

6. التكامل الرأسي: تطوير سلاسل توريد ذاتية للمكونات الرئيسية لضمان جودة المنتج وتقليل التكاليف .

ختامًا، تؤكد هذه الدراسة أن الطاقات المتجددة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والميزة التنافسية في القطاع الطاقوي. ومع تبني الاستراتيجيات المذكورة، يمكن للمؤسسات أن تتحول إلى نماذج عالمية ناجحة، قادرة على موازنة الربحية مع المسؤولية البيئية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة1 دار وائل للنشر، عمان،1998 ،ص43

2)علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001

3) فريد راغب النجار، إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا : مدخل تكاملي تجريبي مكتبة الإشعاع للنشر، الإسكندرية 1997.

4) هشام حريز بوشمال عبد الرحمان التسويق كمدخل استراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، 2014.

المجلات والمذكرات والرسائل الجامعية:

5) أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

6) أوسى بودهان، القوانين الأساسية للاستمرار في الدول المغاربة، نصوص منقحة ، الجزائر، دار مدني، 2006

7) بريطل هجيرة، دور المشاركة الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية رسالة دكتوراه بالعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، (2015-2016).

8) بو عمرية أسماء، برنو ريمة دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة ، 2014، ص 49.

9) تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011.2012

10) خراز الأخضر، دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية. جامعة أبي بكر بلقايد، 2011.

11) زرزور ابراهيم، المسألة والتنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية 17_7، سنة 2006

12) سملالي يحضية، أحمد بلالي الميزة التنافسية وفعالية التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 2004 03_04 ماي

13) سمية حرنان ترشيد التكاليف لتحقيق تنافسية المؤسسة الخدمية رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة 2008_2009.

14) عبد الرؤوف بلكوش، حمد العربي (ديسمبر) (2018)، دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عرض أهم التجارب العالمية والعربية مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 14.

15) عبد الستار السيد أحمد مها عبد، الطاقة الجديدة والمتجددة ودورها في التنمية المستدامة للمناطق الريفية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، 2013

16) عبد الله بيومي الطناني، (2018). الأبعاد الاقتصادية لاستخدامات الطاقة المتجددة في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس، مصر

17) عيساوي، زواري، و زيد. (2017). الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

18) فريدة كافي (2016)، الطاقات المتجددة بين التحديات الواقع ومأمول المستقبل التجربة الألمانية نموذجاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلة الأبحاث العربية العدد 74، جامعة باجي مختار عنابة.

19) مُحَّد مصطفي الخياط: "الطاقة البديلة وتأمين الطاقة"، مداخلة نشرت في مؤتمر "البترول والطاقة ... هموم عالم واهتمامات أمة"، جامعة المنصورة، كلية الحقوق ، 2 - 3 أبريل 2008.

20) مُحَّد مصطفي الخياط، ماجد كرم الدين محمود : "الطاقة المتجددة .. الحاضر ومسارات المستقبل"، ورشة عمل عن أنواع الطاقة المتجددة، برعاية مؤسسة هانس زايدال الألمانية، القاهرة – مصر، أوت 2007

21) مختارية دين، وفاطمة الزهراء زرواط، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة جامعة مستغانم، مجلة البديل الاقتصادي،2018.

22) مريم بوعشير ، دور واهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2011.

23) معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج): "مشروع الإنارة باستخدام بالطاقة الشمسية"، بمساهمة مالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، مرفق البيئة العالمي /

مشروع المنح الصغيرة، مؤسسة هينرش بل الألمانية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، سنة 2010.

24) منوفل قاسم ورائد عبد القادر، دور البحث والتطوير في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي – نموذج حاسوبي لقياس الكفاءة والتقنية، مجلة 32 دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 32 ،سنة 2005،ص14

25) مها عبد السامرائي،الاستثمار–المفهوم–الاهمية– الاصناف–المتطلبات–المبادئ، الجامعة المستنصرية

26) العاطي، عمر عبدو، الامن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت

27) عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير القواعد اللعبة، الرؤية المستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997

28)بلغيث، فاطمة الزهرة، نحو قاعدة بيانات جغرافية من أجل تطوير الطاقات المتجددة في منطقة أدرار، مذكرة ماجستر، 2020، كلية علوم الارض والكون، قسم الجغرافيا وتهيئة الاقليم، جامعة وهران مُحَّد بن أحمد

المواقع الاكترونية:

29) .http://portail.cder.dz/spip.php? article1571

30) https://www.researchgate.net/publication/362199283

الدستور:

31) مرسوم تنفيذي رقم 17–98 المؤرخ في 26–02–2017 ، يحدد إجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة، أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية، الجريدة الرسمية، عدد 15 ، الصادرة بتاريخ 15–03–2017 ، المادة 02

الأجنبية:

32) Alessandro, T. (2004). Public Investment and the UE fiscal fromwork. Economic and Financial Affair, N202.

33) Brilman Jean, Les meilleures pratiques de management: au cœur de la Performance, édition d'organisations, paris, 4ème édition, 2003.

34)European Wind Energy Association [EWEA]. (2019). Wind energy in Europe: 2019 Statistics. Brussels: EWEA.

35) García, J. (2017). The Wind Power Industry in Spain. Madrid: Renewable Energy Press.

36) Global Wind Energy Council [GWEC]. (2020). Global Offshore Wind Report 2020. Brussels: GWEC.

37) Global Wind Energy Council [GWEC]. (2021). Global Wind Report 2021. Brussels: GWEC.

38) Mahnaz,m.(2008).recent devlepment in the definition of investment international investment agreement 2nd annual from of devloping contry investment, negotiators. Marrakech maroc

39) Mc Mullan.,J,T, Morgan, R.B.Energy Resource and supply john wiley and sans London Energy 1976

40) Ørsted. (2019). Hornsea 2 Offshore Wind Farm Project Announcement. https://www.orsted.com

41) Rana,N. P., Chatterjee, S., Dwivedi, Y. K., & Akter, S.(2022). Understanding dark side of inftticiency and competitiveness. European Journal of Information systems, 31(3), 364-387.doi: 10.10.1080/0960085X.2021.1955628

42) Renewable energy and energy efficiency program,25/04/2011, available from 18/08/2017

43) Siemens Gamesa Renewable Energy. (2016). Merger announcement press release. https://www.siemensgamesa.com

44) Siemens Gamesa Renewable Energy. (2018). Digital Twin platform launch. https://www.siemensgamesa.com

45) The Crown Estate. (2018). UK Offshore Wind Manufacturing Investments. https://www.thecrownestate.co.uk

46) WindEurope. (2020). Annual Report on Offshore Wind Developments. Brussels: WindEurope.